الإعلان المفاجئ عن عودة السهم الى التداول في سوق العراق للأوراق المالية

10

الدينار العراقي هل جاني أم مجنى عليه؟

13

الاقتصادي

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (1945) السنة الثامنة -الثلاثاء (26) تشرين الاول 2010

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جدلية الإدخار تتجه الى الذهب عوضا عن العملة المحلية!

الاقتصادي | العدد (1945) السنة الثامنة - الثلاثاء (26) تشرين الاول 2010

اقتصاديون: السياسة النقدية المتوازنة سبيل لمعالجة المشكلات الاقتصادية الراهنة

بغداد/ علي الكاتب

اكد عدد من الخبراء الاقتصاديين ان وجود سياسة نقدية متوازنة ضرورة ملحة لمعالجة المشكلات الاقتصادية في البلد.

وقال الخبير الاقتصادي في منظمة التطوير والتنمية الاقتصادية رشيد العزاوي: ان السوق تستند الى جملة من العوامل التي تهدف الى تحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية للمحافظة على نظام مالي له ثوابت تنافسية تعتمد تحليل عناصر الاشكالية وتطبيقاتها على الواقع الاقتصادي في البلاد،والتي من الممكن تحقيقها في المستقبل القريب والمرتبطة بشكل وثيق باستقرار الاوضاع الامنية بشكل كامل.

واضاف: ان الاشكالية المشار اليها سابقا تعني الجمع بين اكثر من عنصر من عناصر ثوابت سعر الصرف والتحرير الكامل للحساب الرأسمالي، وبالرغم من كونها ليست بالمشكلة الجديدة الا انها ذات اهمية كبيرة لنا في الوقت الحاضر لكونها ترتبط باقتصاديات الدول المتحولة من النظام الاشتراكي والموجه مركزيا نحو اقتصاد السوق الحر وتبني السياسات الاقتصادية القائمة التي تعتمد تباين العرض والطلب وتفاعلها لتحديد التوجهات الاقتصادية الشاملة وهو ما ينطبق على الاقتصاد العراقي في هذه المرحلة، فضلا عن ازمة التحويل التي يعاني منها من اجل بناء مادمره الحصار الاقتصادي المفروض على الشعب العراقي في حقبة التسعينيات من القرن الماضي وسلسلة الحروب المتكررة إبان حكم النظام السابق الى جانب العجز المزمن في الموازنة العامة والحاجة الى ايجاد مصادر اخرى في التمويل لها.

واشار الى ان جميع تلك المعطيات وما أفرزه الواقع الحالي من مستجدات يضعنا امام حقيقة هي اهمية التوجه نحو الاعتماد على التحويل الخارجي لاسيما الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر،خاصة ان السياسة النقدية ستواجه في المستقبل القريب جملة من المشكلات لافتراض ان حرية حركة رؤوس الاموال من والى العراق ستصبح امرا واقعيا بعد التحسن في الاوضاع الامنية وتحقيق الاستقرار السياسي الكامل.

من جانبه قال الدكتور اسعد خلف التدريسي لمادة الاقتصاد في جامعة بغداد: ان السياسة النقدية المستقلة التي نص عليها القانون الجديد تكمن اهميتها في تفعيل قوى السوق والغاء الاعتماد الحكومي في التمويل لحل مشكلات العجز في الميزانية المالية،واتخاذ السلطة النقدية عدداً من الاجراءات والخطوات المهمة على الصعيد النقدي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي وتطوير جميع جوانبه، فضلا عن المحافظة على استقرار الاسعار في الاسواق المحلية وخلق بيئة اقتصادية تنافسية تستند على آليات العرض والطلب من اجل الوصول الى الاهداف والتوجهات المستقبلية ورسم السياسات العامة للاقتصاد الوطني بما فيها منح تراخيص العمل للمصارف الاجنبية الخاصة وعقد الاجتماعات الدورية لمزادات النقد الدولي.

واضاف خلف: ان المرحلة الحالية تشهد تحولا ملحوظا في عملية النمو الاقتصادي والتحول نحو الاقتصاد الحر والسوق الحرة وتثبيت الاستقرار النقدي وتقليص معدلات التضخم المالي ومحاولات القضاء على البطالة عبر اتخاذ عدد من الاجراءات للحيلولة دون تفاقم هذه الظاهرة وتعزيز معطيات السوق المالية وتفعيل عناصره،فضلا عن استخدام الادوات النقدية غير المستخدمة في السابق ومنها الاشتراك في عمليات السوق المفتوحة واقامة المزادات المفتوحة للعملات الاجنبية.

واكد ان المتغيرات الاقتصادية التي تحدث حاليا في البلاد كاعتماد آلية اقتصاد السوق كركيزة اساسية ومهمة في سترتيجية التنمية الاقتصادية،لاسيما مع دخول رؤوس الاموال وزيادة حجم الاستثمارات الاجنبية في كم هائل من المشاريع المختلفة،مع التحسن النسبي في الاوضاع الامنية والسياسية العامل الاكثر تشجيعا لدخول الاستثمارات للعراق وحرية حركة رؤوس الاموال من والى البلاد واعتماد سياسة نقدية متوازنة ومستقلة في ذات الوقت واعتماد اسعار صرف ثابتة وغيرها،من الوسائل المهمة في تبني سياسة نقدية ثابتة كفيلة بمواجهة الكثير من الاشكاليات والازمات المالية والعقبات الاقتصادية،اضافة الى أن على البنك المركزي دوراً كبيراً هنا لتوظيف الاموال العامة في مشاريع تنموية وستراتيجية كبرى وذلك لامتلاك الحكومة العراقية امكانات مالية ونقدية كبيرة.

خبير يدعو الى تفعيل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع من أجل انجازها في الوقت المناسب

بغداد/ المدى الاقتصادي

يرى عدد من الخبراء الاقتصاديين ان الاعداد للمشاريع الاقتصادية يعد من أهم الخطوات لانجاح تلك المشاريع او فشلها، الذي يأتي من خلال الاعداد والتخطيط السليم والذي يضمن مدى نجاح وفاعلية هذه المشاريع،بالإضافة تحقيق العوائد المادية الجيدة والمتوقعة من تلك المشاريع، ومن هنا كان من المهم وقبل البدء بأي مشروع اقتصادي اعداد ورقة عمل للجدوى الاقتصادية له.

وقال الخبير الاقتصادي في وزارة الصناعة والمعادن طه ياسين: ان الجدوى الاقتصادية لأي مشروع من المشاريع يكمن في كونه عبارة عن جمع المعلومات لاي مشروع مقترح من المشاريع لتبدأ بعد ذلك عمليات البحث العلمي والمنهجي ومن ثم القيام بتحليلها لمعرفة إمكانية التنفيذ ومدى تحقيق هامش الربحية للمشروع وتقليل المخاطرالناجمة عن الخسائر بسببه، وبالتالي معرفة مدى نجاح هذا المشروع أو فشله مقارنة بالاوضاع الحالية للسوق المحلية واحتياجاتها لبعض المتطلبات الضرورية،الامر الذي يتطلب اعداد ورقة عمل خاصة به او القيام بدراسة وافية وتحليلية للسوق المحلية من حيث احتياجاته ومتطلباته من خلال دراسة بعض العناصر التالية وهي دراسة السوق،والدراسة الفنية،والدراسة المالية،وتشمل دراسة السوق نوع وخصائص السلعة وماذا تمثل نسبتها في حال دخولها إلى السوق وكيفية استخدام الأسلوب الأمثل لبيع اي حصة من حصص الإنتاج فيه وإيجاد الوسائل المطلوبة التي تجعل هذا المنتج ذا أهمية يفضلها المستهلكين سواء في اقتنائهم لها او تفضيلها على غيرها من السلع بشكل عام مع توفر السلع والبضائع الشبيهة ووجود البدائل لها في السوق.

واضاف: اما بالنسبة للدراسة الفنية فهي تتضمن عدداً من الامور الواجب تحقيقها وهي اهمية عمل دراسة فنية للمشروع تتضمن البحث في الأصول الثابتة التي يحتاجها المشروع ومتطلبات إنتاج السلعة ومراحل إنتاجها، وتوفير المواصفات الفنية المطلوبة لها ووجود وسائل الاتصالات والنقل ومعرفة مدى الحاجة ومعرفة الموقع المقرر للمشروع وإمكانية توفير مصادر الماء والكهرباء والخدمات الاخرى وتوفر للآلات والمعدات الثابتة وكذلك معرفة أجور العمال ومراحل الإنتاج وغيرها من الأمور المتعلقة بالنواحي الفنية.

وأوضح ان الدراسة المالية التي تعد من اهم الدراسات من شانها الوقوف على حال السوق، حيث يجب التركيز عليها في جميع المراحل لمعرفة مدى إمكانية تحقيق هذا المشروع الربحي او لا وكيفية إيجاد مصادر التمويل لاي مشروع من المشاريع، ومقدار الكلفة التخمينية الكلية للمشروع والفترة المستغرقة لاسترداد كلفة المشروع وإيجاد الآليات والسبل الكفيلة بتقليل فترة الاسترداد الزمنية وكذلك تحديد الربح الشهري والربح ألأجمالي السنوي والمدة الكاملة لانجاز المشروع بكامله وغير ذلك.

واكد ان هناك أموراً مهمة يتوقف عليها نجاح هذا المشروع او ذاك وهي تشكيل (هيكلية إدارية) فاعلة لإنجاح عمل المشروع من خلال استخدام الكوادر المؤهلة والمتدربة للحصول على افضل مستويات الانتاج والحصول على افضل مستويات التشغيل الكاملة للمشروع وبطاقة كبيرة من جانب وتقليل الهدر الحاصل في عامل الوقت من جانب آخر لأهميته في زيادة الارباح وتقليل الخسائر،وكذلك تفادي المخاطر المتوقعة الحدوث في اعمال المشروع وتقدير الخسائر البشرية والمادية،وكذلك استخدام وسائل الإعلام والدعاية المناسبة والمتضمنة الدعاية من خلال وسائل الإعلام المختلفة (المرئية والسمعية والمقروئة والالكترونية) وبما يتناسب مع حجم المشروع واهميته.

وقال الخبير في وزارة الصناعة والمعادن: ان هناك عوامل اخرى في غاية الاهمية من الواجب توفرها في عملية إعداد الجدوى الاقتصادية لأي مشروع من المشاريع وهي العمل على إيجاد منافذ تسويقية مناسبة للإنتاج وبما يؤمن وصول المنتج إلى أكثر من منفذ تسويقي وضمان الوصول الى اكبرعدد ممكن من المستهلكين، مع اعتماد المنهج الصحيح في مخاطبة اصحاب الذوق السليم والاستجابة لطلبات المستهلكين في طبيعة الحال،وكذلك استخدام المستلزمات المطلوبة لتشغيل المشروع مع توفر جميع الشروط المناسبة لديمومته بما يؤمن تقديم منتج بأعلى مواصفات ممكنة من خلال الاستخدام الأمثل والعلمي للمواد الأولية المستخدمة في الإنتاج.

رئيس الهيئة العامة للآثار والتراث لـ (المدى الاقتصادي):

ندعو شركات القطاع الخاص للاستثمار في قطاع السياحة الاثارية

أجرى المقابلة/ علي الكاتب

الكثير من دول العالم تعتمد في اقتصادياتها على المواقع الاثارية والسياحية والتراثية كمصدر اساس لتمويل ميزانياتها المالية والدخل الوطني وافق واسع لاستيعاب القوى العاملة ودوران العملية الاقتصادية والتنموية برمتها، الا ان العراق الذي يمتلك مدناً ومواقع اثارية كبيرة تفوق بكثير تلك الدول لانرى فيه تنشيطاً لهذا القطاع الذي يعد متخلفا مقارنة بغيره من البلدان.

(المدى الاقتصادي) التقت رئيس الهيئة العامة للاثار والتراث وكالة قيس حسين رشيد لبحث عدد من القضايا التي تخص قطاع الاثار والتراث والسياحة في العراق وكيفية تطويره بالشكل الذي يسهم في تعزيز الاقتصاد العراقي وتنميته.

***تشكل المناطق الاثارية بعدا اقتصاديا هو الاكثر حيوية واهمية من غيره؟ماذا لو تم استغلال المناطق الاثارية الاستغلال الاقتصادي الامثل لتنمية موارد الدولة الاقتصادية؟**

-تعد الاثار والتراث والسياحة رافدا مهما من روافد الاقتصاد الوطني لكثير من بلدان العالم، اذ تعتمد دول كثيرة على هذه الموارد في تمويل موازناتها المالية، ومهمة الهيئة العامة للاثار والتراث هي تاهيل وصيانة المواقع الاثرية ليكون بعد ذلك بعهدة هيئة السياحة التي تقوم بمهام الترويج السياحي للموقع وتوفير جميع المستلزمات السياحية، وحقيقة المواقع الاثارية تعد الان مورداً اقتصادياً بحاجة الى الدعم والرعاية وتوفير الخدمات الضرورية لجعله معلماً سياحيا يستقطب اعداداً كبيرة من الزائرين والسياح بشكل مستمر، الامر الذي يتطلب توفر الامكانات التي تتلاءم مع اهميتها ومن ضمنها توفير الكوادر المطلوبة والتخصيصات المالية المناسبة، فالسائح الذي يقصد المواقع والمدن الاثارية لايجد الخدمات الضرورية لوجوده في تلك الاماكن، فلا يوجد هناك فندق او مسكن ملائم له او مطعم مناسب او ادنى مستوى من الخدمات يقدم له، ومن هنا لاتوجد المستلزمات السياحية المطلوبة في تلك المواقع الاثرية وعلى هيئة السياحة وضع خطة لبناء عدد من المرافق السياحية قرب المناطق والمدن الاثرية وايجاد وسائط النقل والاكشاك السياحية والطرق المعبدة وغير ذلك.

***هل هناك لجان متخصصة لتفعيل سبل التعاون والتنسيق بين الهيئة العامة للاثار والتراث وهيئة السياحة؟**

-هيئة الاثار والتراث عضو في مجلس ادارة هيئة السياحة، وهناك تنسيق بين الهيئتين وبصورة مستمرة، لكن الوضع الامني الحالي وتعقيداته ادى الى تغليب السياحة الدينية على السياحة الاثرية وهناك نجاحات كبيرة في هذا المجال، حيث تستقطب السياحة الدينية اعداداً كبيرة من الزوار بصورة مستمرة، اما السياحة الاثرية فبحاجة الى فترة كافية لتستعيد عافيتها ونحن جادون في عملنا بالتنسيق مع هيئة السياحة لتأهيل المواقع الاثرية وتنشيط السياحة فيها جنبا الى جنب مع السياحة الدينية.

***الكثير من دول العالم تمتلك مدناً ومواقع اثرية تعتمد عليها كمصدر من مصادر التمويل للموازنة، كيف ترون ذلك في العراق؟**

-حقيقة الكثير من دول العالم تعتمد كليا على التخصيصات المالية الحكومية كمصدر اساسي لتمويل وانجاح السياحة الاثارية، الا اننا دعونا ان يكون في العراق واقع مغاير من خلال تنشيط السياحة الاثارية عبر الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص والانفتاح على الشركات الاستثمارية الاجنبية واصحاب رؤوس الاموال الذين يرغبون الاستثمار في السياحة الاثارية، وفي حال اعتماد هذا النهج ستكون هناك نجاحات كبيرة تنتظرنا، وفي هذا السياق اعلنا في الهيئة عن وجود فرص استثمارية لاكثر من مدينة وموقع اثري لتكون متداولة على طاولة المستثمرين مثل خان مرجان في بغداد وخانات اثرية اخرى في عدد من المحافظات ومواقع اثرية اخرى في مدينة الموصل، كما من الممكن بحث امكانية اقامة متاحف شخصية لبعض الشخصيات العراقية المهمة اسوة ببقية الدول المتطورة في العالم وانشاء مطاعم سياحية اثرية، حيث هناك اكثر من (٦٢) فرصة استثمارية اعلنت الهيئة عنها وهي تنتظر المستثمرين حالها حال الكثير من المشاريع الاستثمارية الاخرى التي تنتظر شركات الاستثمار بسبب وجود بعض المعوقات التي تحول دون دخول الشركات الاستثمارية للعراق لتردي الاوضاع الامنية بين الحين والحين.

***ما حجم الموازنة الاستثمارية المخصصة للهيئة خلال السنوات الماضية؟ وهل في النية اقتراح موازنة مالية جديدة تتلاءم مع المشاريع المقترحة؟**

-الهيئة عندما تعد خطتها المالية السنوية الاستثمارية كانت او التشغيلية فهي دائما تصطدم بمشكلة عدم تخصيص المبالغ المالية الكافية لتنفيذ مشاريعها وهذا ماحدث في الاعوام (٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠)حيث اعدت الهيئة خطة طموحة قابلتها من الجهة الاخرى موازنة مالية متواضعة وتخصيصات قليلة، الا اننا متفائلون في ان يكون عام ٢٠١١ عاما ايجابيا في هذا المجال، اذ وعدونا خيرا في وزارة المالية لتذليل تلك المعوقات ما يساعدنا على الشروع في تنفيذ اعمالنا.

***كيف تقيمون واقع الاثار والتراث في العراق؟**

-الاثار العراقية وكما يعرف الكثيرون عانت ماعانته خلال الحقبة الماضية بسبب تعرض المدن والمواقع الاثارية لأعمال السرقة المستمرة والتجاوزات الكثيرة واعمال الحفريات غير المشروعة لفترتين زمنيتين هما في عام ١٩٩١ وفي عام ٢٠٠٣، وهي حاليا في حال افضل مما كانت عليه سابقا وبدأت البعثات الاثرية العراقية بالعمل في بعض المواقع الاثارية المهمة في عدد من المحافظات، حيث كان الهدف من وجود تلك البعثات هو لانقاذ تلك المواقع الاثرية التي تعرضت للتجاوزات المستمرة من قبل ضعاف النفوس ومن هنا سميت بالبعثات الانقاذية.ولدينا في الوقت الحاضر خمس بعثات تنقيب واكثر من سبع بعثات صيانة في محافظات ذي قار وواسط وبابل وكربلاء والمثنى، وهناك صيانة لمواقع اخرى في بغداد كما توجد فرق للمسح الاثاري تجوب معظم المناطق بما فيها الاقضية والنواحي والقرى والارياف لحصر المواقع الاثرية، وستعلن قريبا مواقع اثرية جديدة غير معلن عنها سابقا.

***هل لدى الهيئة خطة معينة باتجاه تطوير المناطق الاثرية؟**

-جزء كبير من هذا السؤال يقع على عاتق هيئة السياحة لان مهمة هيئة الاثار والتراث تنحصر في اجراء اعمال التنقيبات والصيانة والحماية والتسييج للمناطق الاثارية وكذلك اقامة المتاحف الاثرية، في حين ان الجانب السياحي يقع على هيئة السياحة، وكما اشرنا سابقا الى وجود تنسيق وتعاون مشترك مع هيئة السياحة، ونعمل من جهتنا على رفع مستوى هذا التنسيق ليصل الى مستوى طموحنا، ولدينا خطة طموحة لتأهيل بعض المواقع الاثارية، حيث نعمل على تطوير موقع مدينة نمرود الاثري احدى العواصم الاثارية الاشورية وسينتهي العمل فيه نهاية العام الحالي ٢٠١٠ ليكون موقعا اثريا وسياحيا مهما في محافظة نينوى، وهناك خطة لتأهيل موقع اثري وسياحي في منطقة الحضر الاثرية وهو مدرج ضمن لائحة التراث العالمي، كما ان هناك اثارية تجري الان في مدينة سامراء التاريخية هذه المدينة التي عانت كثيرا من الاهمال من جراء سوء الاوضاع الامنية فيها خلال الفترة الماضية، وحاليا تعمل كوادرنا على التنقيب والصيانة في آن واحد، ومن المؤمل ان يعود جامع ومنارة الملوية لاستقبال السياح والزائرين من جديد قريبا لتعود معلما من معالم السياحة الاثارية في العراق.

كما هناك مواقع اثارية في مدينة بابل الاثرية ستستقبل الزائرين والسياح في مطلع العام المقبل ٢٠١١ بعد الانتهاء من تأهيل وصيانة المواقع الاثرية فيها مثل (معبد ننماخ ومعبد عشتار) وغير، وستقوم الهيئة بتهيئة عربات صغيرة لنقل السياح والزوار من مكان اثري الى اخر، مع تهيئة كوادر اثارية للارشاد السياحي كادلاء سياحين يعملون داخل المدن وبعض المواقع الاثرية الاخرى، ولدينا الكثير من المهام والمشاريع الطموحة وهي بحاجة الى الوقت الكافي والتخصيصات المالية المطلوبة لتنفيذها وانجازها في الوقت المحدد مثل تهيئة مناطق اثرية في الاهوار لتكون فيها سياحة اثارية الى جانب السياحة الطبيعية نتيجة لاكتشاف مواقع اثارية كثيرة فيها، حيث ستقومة كوادرنا بحملة تنقيب واسعة في الاهوار لاكتشاف مواقع اثرية غير معروفة سابقا فيها، كما سينشأ متحف خاص بآثار الاهوار في المستقبل القريب.

الاقتصادي | العدد (1945) السنة الثامنة - الثلاثاء (26) تشرين الاول 2010

الفاو: احتمالية موجة صعود في أسعار الغذاء العالمي

روما/ رويترز

رجحت منظمة الأغذية والزراعة (فاو) التابعة للأمم المتحدة أن تظل أسعار السلع الغذائية مرتفعة ومتقلبة على المدى المتوسط وان ارتفاع الأسعار مجددا الى المستويات الفائقة التي شهدتها في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ يعد احتمالا واقعيا.

وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ ارتفعت الأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية بنسبة ٦٠ بالمئة بينما تضاعفت أسعار الحبوب. وبحلول منتصف عام ٢٠٠٨ وصلت أسعار الأغذية في الأسواق العالمية الى أعلى مستوياتها في ٣٠ عاما مما تسبب في أعمال شغب وتخزين للسلع في بعض الدول وإطلاق الدول الغنية التي تعتمد على الاستيراد حملة للسيطرة على أراض زراعية ولاسيما في الدول الأشد فقرا، وأدى ارتفاع أسعار الغذاء الى ارتفاع حاد في عدد الجوعى في شتى أنحاء العالم ليصل الى أكثر من مليار شخص هذا العام.

وقالت المنظمة في تقرير مطروح للنقاش في منتدى يحضره ٣٠٠ خبير في مجالي الزراعة والتنمية في روما مؤخراً انه برغم تراجع الأسعار منذ ذلك الحين إلا أنها مازالت مرتفعة ومن المستبعد أن تعود الى مستويات عام ٢٠٠٦.

وذكر التقرير إن "التوقعات المتاحة للأجلين المتوسط والطويل... تشير الى أن الأسعار قد تظل فوق مستويات ما قبل عام ٢٠٠٦ على الأقل في الأجل المتوسط".

وأظهرت الرسوم التوضيحية المنشورة بالتقرير أن من المتوقع أن تظل أسعار سلع مثل القمح والأرز والبذور الزيتية والسكر الخام والمكرر فوق مستويات ما قبل عام ٢٠٠٦ وذلك حتى عام ٢٠١٨.

وقالت المنظمة التي تضيف قمة عالمية بشأن الغذاء الشهر القادم إن من المرجح أيضا استمرار التقلبات في سوق السلع الغذائية العالمية "في المستقبل المنظور" وان طفرة جديدة في الأسعار مثل التي حدثت عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ هي "احتمال واقعي".

وعلى صعيد ذي صلة اكد المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة باسكال لامي ان الوضع الغذائي في العالم قد يتدهور في السنوات المقبلة، بسبب ازدياد عدد السكان وتضاؤل المساحات المزروعة.

وقال لامي خلال نقاش على هامش قمة الفرنكوفونية في مونترو: ان "الوضع اليوم ليس جيدا وقد يتفاقم في السنوات المقبلة بسبب ازدياد عدد السكان وتضاؤل المساحات الزراعية المتوافرة وتغير العادات الغذائية". واشار الى ان "الامن الغذائي واجب اخلاقي وسياسي ملح"، مشيرا الى انه على الحكومات استثمار مزيد من الاموال في القطاع الزراعي ومنع التبذير المسؤول كما يقول عن خسائر تقدر بثلاثين بالمئة من الانتاج الغذائي العالمي، وطلب لامي ايضا "معالجة مشاكل المساعدات المالية" والقيود الكمركية التي غالبا ما تنتقدها البلدان النامية.

من جهتها وصفت وزيرة الخارجية السويسرية ميشلين كالمي راي "وجود ١،٥ مليار شخص يعانون من الجوع" بأنه "فضيحة".

وقالت "لكن ذلك ليس قدرا محتوما"... "اذا توافرت ارادة سياسية، وتحددت الاولويات وظروف الاطار لتجارة المواد الغذائية الاساسية".

وتطرق رئيس مجموعة نستله الغذائية بيتر برابك الى مشكلة عمليات الشراء الكثيفة التي تقوم بها بلدان كالصين وكوريا لمساحات زراعية في افريقيا.

وتساءل: "هل هذا الامر ايجابي للمزارعين في افريقيا؟ لدي شكوك، انه تحد كبير يتعين الاسراع في تسويته، والا فات الاوان".

وتقول الامم المتحدة ان اكثر من مليار شخص لا يأكلون عندما يشعرون بالجوع في الوقت الراهن، وان ٢،٥ مليار آخرين يعانون من سوء التغذية.

مجلس الشيوخ الفرنسي يمضي باقرار الاصلاحات برغم الاحتجاجات

باريس/ وكالات

برغم الإضرابات والاحتجاجات الشعبية الواسعة، أجاز مجلس الشيوخ الفرنسي، الجمعة الماضي مشروع قانون إصلاح نظام التقاعد المثير للجدل، الذي يقضي برفع سن التقاعد من ٦٠ إلى ٦٢ عاماً.

وأقر مجلس الشيوخ بأغلبية ١٧٧ صوتا مؤيدا مقابل ١٥٣ صوتا لنسخته من المشروع التي ستجرى مواءمته مع النص الذي اعتمده مجلس النواب، من قبل لجنة مشكلة من ١٤ من أعضاء المجلسين، الأسبوع المقبل.

ومن المتوقع تبني المشروع بشكل قاطع في تصويت نهائي يجرى إما اليوم الثلاثاء أو غداً الأربعاء في مجلس الشيوخ والنواب، ليصبح قانون نافذاً.

وفي أيلول الماضي، أقرت الجمعية الوطنية الفرنسية المشروع بـ ٣٢٩ صوتاً مقابل ٢٣٣.

وشهدت فرنسا إضرابات عمالية واسعة احتجاجاً على مجموعة الإصلاحات المثيرة للجدل، وبرغم الاحتجاجات إلا أن الحكومة، التي تدعي بعدم قدرتها على تحمل مدفوعات التقاعد مبكراً، لم تبد أي مؤشر للتراجع عن خططها.

وشارك أكثر من مليون شخص في تلك الاحتجاجات، فيما تدعو ست من أكبر النقابات العمالية للتعبئة ومسيرات شعبية عامة في ٢٨ تشرين الأول الجاري، و٦ تشرين الثاني المقبل.

ويرجح محللون إن تمثل تلك الإصلاحات نقطة فاصلة في رئاسة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي.

وأدى فرض العمال الحصار على مستودعات الوقود إلى نفاد البنزين في عدد من محطات التعبئة.

وفي وقت سابق، قال جان-لو شيلانكسي، رئيس اتحاد نقابات الصناعات البترولية الفرنسية، إن العمال المحتجين أغلقوا الطرق إلى ١٠ من ٢٠٠ من مستودعات الوقود في البلاد الاثنين الماضي.

وأثر الإغلاق بشكل مباشر على مطاري "شارل ديغول" و"أورلي"، حيث دعت هيئة الطيران المدني الفرنسية شركات الطيران إلى خفض رحلاتها الجوية إلى الأخير إلى النصف، وإلى جميع المطارات الفرنسية الأخرى بنسبة ٣٠ في المئة، الثلاثاء الماضي.

وفكت قوات مكافحة الشغب الفرنسية الحصار المفروض حول مصفاة "غرانبوي"، المجاورة لباريس.

وقال ناطق باسم الشرطة إن قوات الأمن لم تواجه مقاومة، وأن المتظاهرين استمروا بالاحتجاج أمام المصفاة.

إيطاليا: رفض استئناف بنك الفاتيكان بشأن تهم غسيل الأموال

روما/ CNN

قضت محكمة إيطالية بأن قرار النيابة العامة الايطالية لمصادرة أموال من بنك الفاتيكان كجزء من التحقيق في غسيل أموال، كان صحيحا، وردت المحكمة طلب استئناف من قبل المصرف الديني.

وأعرب الفاتيكان عن "دهشته" من حكم المحكمة برفض الاستئناف الذي تقدم به البنك، مجددا موقفه السابق بأن التحقيق كان نتيجة لسوء الفهم.

وبدأت التحقيقات الشهر الماضي، بعد أن طلب بنك الفاتيكان من مصرف "كريديتو أرتيغيانو" "تنفيذ تحويلين ماليين بقيمة ٢٩ مليون دولار، من دون توفير معلومات وافية حولهما، وهو ما يفرضه قانون المصرف المركزي الذي علق التحويلين فورا.

ولم يوفر بنك الفاتيكان المعلومات الكافية بشأن الصفقتين، وإحداهما بمبلغ ٢٦ مليون دولار (٢٠ مليون يورو) والثانية بقيمة ٤ ملايين دولار (٣ ملايين يورو)، بما يتفق مع القانون، الأمر الذي حفز البنك المركزي الإيطالي لتعليق الصفقتين.

وكان المدعي العام في إيطاليا كشف في تصريح لـ CNN أن التحقيق بشأن بنك الفاتيكان يشير إلى أن السلطات الإيطالية أغلقت وللمرة الأولى حساباً في البنك، مشيرا إلى أن "هذه ليست المرة الأولى التي تحقق فيها السلطات الإيطالية في هذا البنك، غير أن التحقيقات تعتبر أمراً نادراً."

وكان البابا بينيدكت السادس عشر، عبر عن كامل ثقته وتقديره لرئيس بنك الفاتيكان إيتور تيدسشي، الذي كان بين مجموعة استقبلها البابا يوم ٢٦ أيلول، وبادر إلى مصافحة الحبر وتقبيل يده.

وكان تيدسشي أكد لشبكة CNN بأنه يشعر "بالريبة والإذلال" بعدما علم بأن محققين ايطاليين ينظرون في مزاعم شبهة غسل أموال في المؤسسة المالية الدينية.

وأضاف تيدسشي في بيان أرسله لـ CNN عبر البريد الإلكتروني "كان أول رد فعل لي هو الريبة، وبعد ذلك الشعور بالمهانة لأنني والمدير العام (باولو) سيبرياني وجميع مديري البنك، نبذل جهودا حثيثة ومكثفة."

وفي عام ١٩٨٢ اكتشفت السلطات ضلوع بنك الفاتيكان في فضيحة كبرى تتعلق بالإفلاس المشبوه لبنك أمبروزيانو، الذي كان آنذاك أكبر بنك خاص في إيطاليا.

زعماء الاتحاد الأوروبي سيدعمون تخفيف اصلاحات لقواعد الميزانية

بروكسل/ وكالات

أظهرت مسودة لنتائج قمة الاتحاد الاوروبي أن زعماء دول الاتحاد سيؤيدون هذا الاسبوع اصلاحات لقواعد الميزانية بالاتحاد تفرض عقوبات جديدة على مخالفيها لكنها تحتفظ بالسيطرة السياسية على العملية.

وخففت فرنسا وألمانيا الاصلاحات التي كان البنك المركزي الاوروبي والمفوضية الاوروبية وبضع دول اصغر حجما في منطقة اليورو يريدونها أكثر طموحا بأن تفرض عقوبات بطريقة شبه آلية.

والتغييرات المقترح ادخالها على قواعد اتفاقية الاستقرار والنمو يتضمنها تقرير سيقدمه رئيس المجلس الاوروبي هيرمان فان رومبوي-الذي يرأس فريقا خاصا من الوزراء يعكفون على اعدادها- الي زعماء الاتحاد الاوروبي هذا الاسبوع.

وقالت مسودة نتائج القمة الاوروبية التي حصلت رويترز على نسخة منها "يقر المجلس الاوروبي تقرير قوة المهام بشأن الحوكمة الاقتصادية."

واضافت: "يدعو المجلس الاوروبي الى اتباع نهج (لمسار سريع) من اجل ان يتوصل المجلس والبرلمان الاوروبي الى اتفاق بشأن المقترحات التشريعية للمفوضية بحلول صيف ٢٠١١ ولضمان التنفيذ الفعال لاجراءات المراقبة الجديدة بأسرع ما يمكن."

وقال رئيس البنك المركزي الاوروبي جان كلود تريشيه السبت الماضي في كوريا الجنوبية ان القواعد الجديدة التي أيدتها فرنسا وألمانيا أضعف من أن تحمي منطقة اليورو.

ويقول تقرير رومبوي ان تريشيه لا يؤيد كل النقاط في اتفاق وزراء المالية، وعلى الرغم من ذلك فمن المتوقع أن يثني زعماء دول الاتحاد الاوروبي على الاصلاحات.

وقالت المسودة "سيسمح التنفيذ بزيادة الانضباط المالي وتوسيع نطاق المراقبة الاقتصادية وتعميق التنسيق ووضع اطار عمل سريع لادارة الازمات وتقوية المؤسسات."

وأضافت: "ستكون نتيجة ذلك تقوية كبيرة للركائز الاقتصادية للاتحاد الاقتصادي والنقدي بما يعزز الثقة ومن ثم يسهم في النمو المستدام وخلق الوظائف والقدرة على المنافسة."

مجموعة العشرين تتفق على اصلاح صندوق النقد الدولي وعدم التلاعب بالعملة

كيونغجي/ وكالات

اتفق وزراء مالية دول مجموعة العشرين على خطة إصلاحات اقتصادية لصندوق النقد الدولي وتعزيز دور الدول النامية.

ووافق الوزراء خلال اجتماعهم في كوريا الجنوبية على تحويل أكثر من ستة بالمئة من حصص التصويت في الصندوق لصالح الدول ذات الاقتصادات الناشئة.

وبموجب الاتفاق ستحصل هذه الدول على مقاعد إضافية في المجلس التنفيذي للصندوق بينما ستخسر أوروبا مقعدين في المجلس المكون من ٢٤ عضوا.

وستحتفظ الولايات المتحدة بحق النقض (الفيتو) على القرارات المصيرية التي يتخذها أعضاء المجلس التنفيذي حيث أنها تمتلك ١٧ بالمئة من حصص التصويت.

كما اتفق أعضاء مجموعة العشرين على وقف "سباق خفض قيمة عملاتهم" والسعي للوصول إلى نظام جديد للمعاملات التجارية.

ويأتي الاتفاق الذي توصل إليه وزراء مالية مجموعة العشرين في أعقاب التوتر الذي ساد أسواق المال في الآونة الأخيرة وأطلق عليه (حرب العملات).

وألقي باللوم على الولايات المتحدة والصين في التوتر الذي أصاب أسواق المال مؤخرا ولم يعرف بعد تأثير الاتفاق الجديد على البلدين وإذا ما كان يستطيع كبح جماحهما.

وكانت الصين قد تعرضت لضغوط شديدة لإنهاء سياسة خفض قيمة عملتها اليوان للحفاظ على قدرتها في التنافس.

وتسبب انخفاض نسبة الفائدة في الولايات المتحدة وسياسة البنك المركزي إلى هروب المستثمرين إلى الدول ذات الاقتصادات الناشئة للحصول على عائدات أعلى مما دفع هذه الدول إلى رفع قيمة عملاتها.

وبحسب بيان صدر عقب اجتماع لوزراء مالية مجموعة العشرين ستتنازل أوروبا عن اثنين من ثمانية أو تسعة مقاعد تسيطر عليها دائما في المجلس التنفيذي للصندوق الذي سيظل مكونا من ٢٤ عضوا.

وفي اطار حزمة واسعة النطاق اتفقت مجموعة العشرين أيضا على مضاعفة حصص صندوق النقد التي تحدد حجم مساهمة كل دولة في الصندوق وحجم ما تستطيع اقتراضه منه.

ويبلغ اجمالي الحصص حاليا نحو ٣٤٠ مليار دولار، وطالب خبراء الصندوق بمضاعفة الحصص لوضع الصندوق "في مركز قوي يسمح له باستباق الازمات المحتملة أو التأقلم معها في الاعوام القادمة". وقالت مجموعة العشرين ان الاصلاحات ستجعل الصندوق "أكثر كفاءة ومصداقية".

وتنطوي الاصلاحات على تعديل للنظام الاقتصادي العالمي الذي نشأ عندما أقيم الصندوق في أعقاب الحرب العالمية الثانية وهو ما دفع المدير العام للصندوق دومينيك ستراوس كان الى وصف الاتفاق بالتاريخي.

وأبلغ الصحفيين "هذا أكبر اصلاح على الاطلاق في ادارة المؤسسة"، وجاء خفض التمثيل الاوروبي من دون ما كانت تريده الولايات المتحدة.

لكن واشنطن التي تملك ١٧,٦٧ بالمئة من حصص الصندوق ستحتفظ بحق النقض (فيتو) على أهم القرارات. وبحسب مسؤولي الصندوق سيظل هذا المستوى من القرارات يتطلب أغلبية لا تقل عن ٨٥ بالمئة.

في غضون ذلك زار وزير الخزانة الامريكي تيموثي جيثنر الصين للقاء نائب رئيس الحكومة الصينية وانغ كيشان في مدينة تشينغداو الساحلية، ومن المتوقع ان يناقش الطرفان العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وتأتي زيارة المسؤول الاقتصادي الامريكي للصين في وقت تشهد فيه العلاقات بينهما توترا بسبب الشكاوى الامريكية مما تقول انه تصميم الصين على خفض سعر صرف عملتها اليوان، والاتهامات الصينية المضادة لواشنطن بانها تسعى الى خفض قيمة الدولار.

ويدّعي المسؤولون الامريكيون بأن الصين تتعمد خفض قيمة اليوان من اجل دعم صادراتها، وهي تهمة ينفيها الصينيون الذين يتهمون واشنطن بدورهم باتخاذ خطوات من شأنها اضعاف الدولار من اجل خفض قيمة الديون الضخمة التي تثقل كاهل الاقتصاد الامريكي.

وكان وزراء مالية الدول العشرين الذين انهوا للتو اجتماعا لهم في كوريا الجنوبية قد اتفقوا على الامتناع عن التلاعب بعملات بلدانهم.

واتفق الوزراء في اجتماعهم بمدينة كيونغجو الكورية الجنوبية على ادخال تغييرات في آلية عمل صندوق النقد الدولي تتيح للدول النامية الكبرى ممارسة نفوذ اكبر داخل هذه المؤسسة المالية الدولية.

وكان جيثنر قد قال يوم السبت الماضي إن وزراء مالية الدول العشرين قد اتفقوا على "ضرورة ان تقوم الدول التي تتمتع بفوائض تجارية كبيرة برفع اسعار صرف عملاتها تدريجيا."

وقال: "لقد التزمت الدول التي تقيم عملاتها باقل من اسعارها الحقيقية بالعمل نحو اسعار صرف تتحكم بها الاسواق وتعكس بصورة اكثر صدقا الحقائق الاقتصادية الحالية- كما تفعل الصين الآن."

واضاف وزير الخزانة الامريكي بأنه ينبغي ان يكون النمو الاقتصادي العالمي اكثر توازنا اذا كان سيكتب للتعافي من الازمة الاقتصادية النجاح.

ودعا المسؤول الامريكي الدول التي تتمتع بفوائض كبيرة في موازين صادراتها وحساباتها الجارية الى الابتعاد عن اعتمادها على التصدير والسعي نحو تحقيق النمو عن طريق تشجيع الاستهلاك الداخلي.

وقال: "وهذا يتطلب تغيير السياسات التي تتبعها هذه الدول حاليا، كما ترون في الاصلاحات الداخلية الواسعة التي تقوم بها الصين في الوقت الراهن."

هوندا و تويوتا تستدعي سيارات جديدة

واشنطن/ وكالات

أعلنت شركتا صناعة السيارات اليابانيتان، تويوتا موتورز وهوندا موتورز، وفي بيانين منفصلين، عزمهما استدعاء طرز من سياراتهما من الأسواق الأمريكية لمشاكل تتعلق باحتمال وجود خلل تصنيعي في المكابح.

وقالت تويوتا إنها ستسحب نحو ٧٤٠ ألف سيارة بيعت في الولايات المتحدة، وأن الاستدعاء يشمل سيارات "أفالون" المصنوعة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، وكذلك سيارة "هايلاندر" المصنوعة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ وسيارة ليكزس RX٣٣٠ وليكزس GS٣٠٠ وIS٢٥٠ وIS٣٥٠.

وقالت إن الاستدعاء يأتي بسبب عملية تسريب بسيطة في زيت المكابح من اسطوانة المكبح الرئيس، الأمر الذي يتسبب بإضاءة مصباح الإنذار.

وأشارت الشركة إلى أن المشكلة نجمت عن عدم استخدام زيوت مكابح تويوتا، ذلك أن زيوتها تحتوي على مبلمرات تمنع حدوث المشكلة.

وكانت تويوتا قد أعلنت الخميس الماضي، أنها بصدد استدعاء ما مجموعه ١,٥ مليون سيارة، على خلفية احتمال وجود تسرب في زيت المكابح، وخلل تصنيعي في مضخة الوقود.

وأوضحت الشركة أنها سوف تستدعي ٥٩٩٠٢٩ سيارة من طراز ليكزس، كان قد تم إنتاجها في الفترة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٥، لصالح وزارة النقل اليابانية.

وقال المتحدث باسم شركة تويوتا في طوكيو، بول نولاسكو، إن نحو ٩٣٠ ألف سيارة تم بيعها إلى الأسواق الخارجية، معرضة للاستدعاء الطوعي.

وأوضح: أن هذه الاستدعاءات ليس لها علاقة بأي حادث، إذا لم ترد تقارير عن وقوع حوادث، حتى الآن.

من ناحية ثانية، قال فرع شركة هوندا في الولايات المتحدة إنه ينوي استدعاء عدد غير محدد من السيارات بسبب المشكلة ذاتها، أي زيت التزليق.

وأكدت المتحدثة باسم الشركة، كريستينا را، أن هوندا تحضر لإبلاغ إدارة الطرق والسلامة الأمريكية بعملية الاستدعاء، الذي سيشمل سيارات من طراز أكورا وهوندا أوديسي التي تم تصنيعها بين أعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

الاقتصادي | العدد (1945) السنة الثامنة -الثلاثاء (26) تشرين الاول 2010

حوار/ ليث محمد رضا

يعاني سوق السيارات من اختلالات واضحة في ظل عدم الترابط بين القطاعين العام والخاص في جدلية الاستيراد التي تكاد تكون من دون ضوابط إلا في ما يخص الموديلات التي صدرت بشأنها قرارات لمجلس الوزراء لم تكن كافية للحد من الاختناقات المرورية في بغداد والمحافظات. (المدى الاقتصادي) حاورت المدير العام للشركة العامة للسيارات التي تمثل القطاع الحكومي في سوق السيارات سعياً للاجابة على كثير من التساؤلات التي تخص هذا القطاع.

مدير عام تجارة السيارات: نسعى لولوج النشاط الاستيرادي المباشر من دون وسطاء

***كيف يتم التعامل مع الارباح التي تحصل عليها شركتكم، وكيف يتم توزيعها على العاملين فيها؟**

-نحن الان شركة عامة ذات تمويل ذاتي اي ان الدولة غير مسؤولة عن دفع مصاريف الشركة والشركة مسؤولة عن توفير رواتب موظفيها الذين هم بحدود ثلاثة آلاف موظف والتي تقدر بحدود ملياري دينار شهرياً بالاضافة الى المصاريف الاخرى التشغيلية فمصاريف الشركة بحدود ثلاثين ملياراً ولا بد من توفير مورد يؤمن هكذا مبلغ واستطعنا من خلال عقد الخدمات ان نوفر هذه المبالغ، بل حققنا ارباحاً تمثلت في عام ٢٠٠٩ بـ١٣ مليار ونصف المليار، لكن ديوان الرقابة المالية وافق فقط على ثلاثة مليارات والعشرة مليارات ونصف المتبقية تحولت الى وزارة المالية وسنشرع بتوزيع هذه الارباح خلال هذه الايام.

***لماذا لا تتجه شركتكم إلى الاستيراد المباشر من دون وسطاء؟**

-عملنا جاهدين على الرجوع الى النشاط الاستيرادي للشركة واستحصلنا موافقة مجلس الوزراء ممثلاً بلجنة الشؤون الاقتصادية بالسماح لعودة الشركة الى نشاطها الاستيرادي وايضاً بعد ذلك صدر القرار ١٢١ عن مجلس الوزراء الذي يسمح للشركة العامة للسيارات بالاستيراد المباشر من الشركات العالمية المصنعة او من الشركات التي لها وكالات مباشرة من الشركات العالمية المصنعة، والشركة باشرت فعلياً قبل القرار ١٢١ بالمباحثات والتفاوض مع شركة يابانية لتوريد السيارات واذ تم توقيع العقد قبل صدور القرار رقم ١٢١ وكان في تاريخ ٢٠١٠/٢/١٧ لتوريد خمسة آلاف سيارة ٢٠٠٠ منها (كورولا) وثلاثة آلاف (بك أب) وكانت قيمة العقد ٩٠ مليون دولار بضمنها الادوات الاحتياطية للسيارات وايضاً وقعنا مذكرات تفاهم على الشق الثاني من القرار ١٢١ مذكرات تفاهم مع شركات عربية لتوريد سيارات نيسان وسنباشر لتوريد هذه السيارات في القريب،والقرار يسمح لنا بالتعاقد بشكل مباشر او عن طريق وسطاء فمع شركات مباشرة لدينا مثلاً مع شركة تويوتا وايضاً وقعنا عقدين مع شركة مان الالمانية وشركة رينو الفرنسية لتوريد ادوات احتياطية لأسطول الشاحنات العائد لوزارة التجارة وايضاً الآن نحن بصدد توقيع عقد مع شركة نمساوية لتوريد سيارات تخصصية لصالح مديرية المرور العامة وايضاً بصدد توقيع عقد مع شركة ايطالية لتوريد سيارات تخصصية لمديرية الدفاع المدني ونحن مستمرون بمفاتحة الشركات العالمية سيما وأننا حصلنا على قرار من مجلس الوزراء برفع السلف التشغيلية من ٧٠٪ الى ١٠٠٪ لغرض جعل الشركات التي تحتاج سيارات او آليات من خلال الشركة العامة للسيارات ان تدفع هذا المبلغ، لان القرار لم يكن يسمح لها في السابق وهذا الامر سيؤمن للشركة سيولة مالية عالية كي تمكنها من فتح اعتمادات.

***الإغراق السلعي الذي تشهده الأسواق من سيارات الأجرة خلق اختناقاً مروريا، فما تقديركم للقضية؟**

-الإغراق هو نتيجة للفوضى من ٢٠٠٣/٤/٩ ولغاية ٢٠٠٥/٨/٣١ بعدم وجود ضوابط لدخول السيارات، لسنتين واربعة اشهر دخلت الى العراق ٩٢٣٠٢٩ ما تسمى بسيارات (المنفيست) ذات الموديلات المختلفة كما انها متهالكة من الناحية العملية وملوثة للبيئة واستيراد هذا النوع من السيارات ادى الى حدوث الاختناقات المرورية وضياع عملة صعبة كبيرة لتصليحها وادامتها بعد الشراء، والآن سيصدر قرار من مجلس الوزراء للحد من وجود هذه السيارات في الشارع والعمل على سحبها وذلك بشمولها بترقين القيد وهناك تعليمات ستصدر لاحقاً تلاحظ آلية ترقين هذه السيارات.

السيارات التي نوزعها الآن هي مشمولة بالرقم الصادر عن مديرية المرور، فمن يشتري من شركتنا سيارة يستلمها برقم وبسنوية من ساحة الخزن حتى انه لا يحتاج إلى مراجعة مديرية المرور العامة اما مع الكمارك فليس لدينا تعامل، اذ ان السيارات التي نبيعها كي تأتي بها شركات خاصة تقوم تلك الشركات بدفع الرسوم الضريبية التي هي 5% ضريبة إعمار العراق.

***ما أسباب توجه شركتكم في الآونة الأخيرة لتجهيز السيارات الى شرائح عدة من المواطنين؟**

-بما ان الوضع الاقتصادي العراقي تغير من الوضع الشمولي الى الاقتصاد الحر فأن الشركة العامة للسيارات مجبرة ان تغيّر سياستها وان تعرض كل انواع السيارات ولجميع الشرائح سيما بعد ان حصلة قابلية شرائية عالية للمواطن بتحسن الدخل سواء للموظف او حتى للطبقة المتوسطة العراقية فمن الواجب ان نهيئ سيارات تتلاءم مع كل المستويات فلدينا سيارات تتلاءم مع الطبقة المتوسطة بحدود ٦٠٠٠ الى ٦٥٠٠ دولار ولدينا سيارات بقيمة مليون دينار على مستويات عدة ولازال الشارع العراقي محتاجا الى سيارات حديثة اما تلك الموجودة قبل ٢٠٠٣ ومعظمها متهالكة او التي دخلت بعد ٢٠٠٣، والان الشركة العامة للسيارات بعد ان بدأت تضخ سيارات حديثة تحسّن مظهر الشارع بالاضافة الى توفير فرص عمل بعد ان كان ينتظر لفترات طوال لكي يستقل سيارة اجرة متهالكة، فيما اصبح المواطن الان مدللا يتنافس سواق الاجرة على ارضائه من خلال تشغيل التبريد وتوفير وسائل الراحة.

***ما السبب وراء ابتعاد الشركة عن مبدأ التقسيط في توزيع السيارات؟**

-الشركة العامة للسيارات كانت تعمل بمبدأ التقسيط لشرائح معينة تخصصها الدولة للعسكريين والقضاة ولم تقم الشركة منذ تأسيسها وحتى ٢٠٠٣ بتجهيز المواطنين الاعتياديين بسيارات بالتقسيط وانما كانت لشرائح معينة.

***كيف تنظرون إلى مستوى تنسيقكم مع الدوائر الكمركية في مشهد توزيع السيارات؟**

-السيارات التي نوزعها الآن هي مشمولة بالرقم الصادر عن مديرية المرور، فمن يشتري من شركتنا سيارة يستلمها برقم وبسنوية من ساحة الخزن حتى انه لا يحتاج إلى مراجعة مديرية المرور العامة اما مع الكمارك فليس لدينا تعامل، اذ ان السيارات التي نبيعها كي تأتي بها شركات خاصة تقوم تلك الشركات بدفع الرسوم الضريبية التي هي ٥٪ ضريبة إعمار العراق.

***ما مدى ارتباط سوق السيارات لديكم بحركة أسواق السيارات في العالم ودول المنطقة؟**

-السوق العراقي يختلف عن سوق السيارات العالمي، ففي الازمة المالية وما حصل من تدهور لسوق السيارات في اواخر ٢٠٠٨ واوائل ٢٠٠٩ حدث في العراق ما هو عكس ذلك، فمبيعات الشركة في ٢٠٠٨ كانت بحدود ١٢٦٥٠ سيارة اما في عام ٢٠٠٩ اصبحت ٤٤٥٠٠ بزيادة قدرها ٣٨٠٪ عما كانت عليه في ٢٠٠٨، لكن السوق العراقي يتأثر بالسوق العالمي من حيث انخفاض الاسعار وارتفاعها بالرغم من السياسة المتبعة في الشركة العامة للسيارات، ففي عام ٢٠٠٩ كانت السيارات ارخص من التي بيعت في عام ٢٠٠٨ وفي ٢٠١٠ كانت الاسعار ارخص مما كانت عليه في ٢٠٠٩ برغم انحسار الازمة الاقتصادية العالمية.

ان الوضع الاقتصادي العراقي تغير من الوضع الشمولي الى الاقتصاد الحر فأن الشركة العامة للسيارات مجبرة ان تغيّر سياستها وان تعرض كل انواع السيارات ولجميع الشرائح سيما بعد ان حصلة قابلية شرائية عالية للمواطن بتحسن الدخل سواء للموظف او حتى للطبقة المتوسطة العراقية فمن الواجب ان نهيئ سيارات تتلاءم مع كل المستويات فلدينا سيارات تتلاءم مع الطبقة المتوسطة بحدود 6000 الى 6500 دولار

***ما حجم الفساد المالي والإداري لشركتكم؟**

-هذا الامر متروك للجهات الرقابية والاخوة المواطنين ولا توجد اي شركة او دائرة ليس في الدولة العراقية فقط، اذ اصبح الفساد المالي والاداري مشكلة عالمية وحالة سرطانية تنتشر في اجهزة الدول بما فيها الدول المتقدمة، كأمريكا وبريطانيا والدول السبع الكبرى اقتصادياً وفي اوروبا إلا ان المشكلة متفاقمة في الدول النامية وعلى الجهات الرقابية ان تساعدنا، وللاسف ان المواطن العراقي فقط يتكلم ولكن لا يساعد الجهات المسؤولة بجلب الحقائق فعندما نطلب منه ان يشير الى الموظف الذي قام بأبتزازه يتهرب، وتوجد اجهزة رقابية كهيئة النزاهة ومكتب المفتش العام ودائرة التجارة والرقابة المالية والتجارية ولدينا دائرة الرقابة الداخلية نحاول جاهدين للكشف والتقليل من ظواهر الفساد، الذي يوجد قد يحصل عند ما يكون هنالك تماس بين الموظف والمواطن او الموظف والقطاع الخاص وبما ان هاتين الحالتين موجودة في الشركة العامة للسيارات اذ ان الشركة تتعامل مع المواطنين بالمباشر من خلال بيعهم وتجهيزهم بالسيارات والمواطن صاحب حاجة واساس الفساد المالي هو من يرشي فينبغي ان تكون عقوبة مقدم الرشوة اكثر ممن تقدّم له، لأن الراشي هو يهيئ الحالة ويعطي الفرصة لضعاف النفوس، ومن دون مساعدة المواطن لا يمكننا ان نكشف حالات الفساد المالي والاداري وكذلك تعاملنا مع القطاع الخاص وتسويق الشركات لنفسها كان مرتع خصب للفساد ونحن الان بصدد الانتهاء من هذه العلاقة مع القطاع الخاص وسنعتمد على استيراداتنا المباشرة ونتمنى من الإعلام كمنبر حر وسلطة رابعة ان يساعدنا على كشف حالات الفساد الموجودة في شركتنا ونكون نحن ممتنين بمن يساعدنا في كشف هكذا حالات والشركة مستمرة في تغيير مواقع الموظفين حيث ان قسم التسويق هو القسم صاحب العلاقة المباشرة مع المواطن منذ استلامي لمهام المدير العام في الشركة يشهد قسم التسويق تغييراً مستمراً للموظفين العاملين فيه سيما موظفي الرقابة ففي كل ستة اشهر يوجد تغيير لموظفي الرقابة والاستعلامات، بل حتى موظفي الشعب نغيّر في مواقعهم في اجراء يهدف الى الحد من حالات الفساد المالي والاداري وارجع واقول ان المواطن ينبغي ان يساعدنا ويكشف لنا عن حالات الابتزاز التي تعرض لها ولا يكتفي بالتشكي.

الاقتصادي | العدد (1945) السنة الثامنة -الثلاثاء (26) تشرين الاول 2010

جدلية الادخار تتجه الى الذهب عوضا عن العملة المحلية !

تحقيق/ احمد عبد ربه

تشهد أسواق الذهب المحلية تذبذباً لافتاً للنظر في مشهد يدعو للتساؤل عن الاسباب الكامنة وراء هذا التذبذب بين الارتفاع تارة، والانخفاض تارة أخرى.

(المدى الاقتصادي) بحثت في أسباب هذه الظاهرة وسبرت أغوارها في الاسواق الرئيسة للعاصمة بغداد معززة بآراء الخبراء والمتخصصين.

سوق الكاظمية

يقول(ظاهر حبيب صاحب مجوهرات العبيدي) في سوق بالكاظمية:

ان اسواق الذهب المحلية بالعراق ترتبط ارتباطاً مباشراً بالبورصة العالمية وبالخصوص في بورصة دبي فأي ارتفاع في هذه البورصة ينعكس على الاسواق المحلية في العراق، اما نحن كصاغة نأخذ الاسعار من القنوات والصحف الاقتصادية وهناك سبب ثان اقل اهمية من الاول هوان بعض المحال في سوق الكاظمية يربط ارتفاع الاسعارفيها بالعرض والطلب الموجود داخل السوق فمثلاعالميا يكون سعر المثقال الواحد ٢٣٠لكن البيع في سوق الكاظمية ٢٢٥ ونشتري من المقتني ٢٢٠الف للمثقال الواحد، كما ان للتجار اثراً في ارتفاع الاسعار وعلى سبيل المثال. يقوم تاجر بسحب الذهب من السوق المحلية وبالتالي ترتفع اسعار الذهب ارتفاً نسبياً، اما سوق الحواسم فحدث ولاحرج!

ويقول فيصل مهدي صاحب محل مجوهرات:

ان عدم ثقة الشارع العراقي بالدولار واليورو دفعهم لاقتناء الذهب، ما سبب ارتفاع اسعاره فاعتبروا الذهب ملاذاً آمناً من باقي العملات كونه(زينة وخزينة) حسب قوله اماعن الناس فقد تحسنت دخولهم بعد سقوط النظام السابق مادفعهم لاقتناء الذهب، كما ان المرأة العراقية تمتلك ميزة خاصة عن النساء في العالم بالتحلي بالذهب.هذا مايخص الاسباب المحلية اما العالمية فبعض الدول قد انهار نظامهم الاقتصادي بسبب الاسهم.كل هذه العوامل ساعدت على ارتفاع الاسعار.

(ابو محمد صاحب محل الضياء للمجوهرات) يبين انه في الآونة الاخيرة وبعد التغيير السياسي الكبير دخلت بعض الموديلات الجديدة من المقتنيات الذهبية مما دفع المواطن العراقي الى اقتناء هذه الموديلات العالمية فالذهب يعتبر معدناً ملكياً لا يرتبط بأي عملة من العملات العالمية. فدخول الستلايت والموبايل له تاثير مباشر بعملية الطلب، فالطلب بحد ذاته يرفع الاسعار وانهيار الدولار له تاثير على الارتفاع فبعض العوائل تقتني الذهب لانه في ارتفاع مستمر ولفت الى ان تباين اسعار العملات له اثركبير في ظهور الذهب كمنافس قوي في السوق المحلية فبعض التجار العراقيين اتجهوا نحوالذهب لاقتنائه بدل العملات الاخرى....فكلما ينخفض سعر الدولار يرتفع سعر الذهب اما القدرة الشرائية في العراق فتحسنت ممادفع الناس الى شراء الذهب فاصبح

السوق يعاني من الندرة في الذهب اما عن بوادر الازمة الاقتصادية العالمية فكان لها التأثير الكبير في الاتجاه نحو اقتناء الذهب في العالم.

سوق شارع النهر

ابو احمد صاحب محل زينة الحياة يقول: سابقا كان للسيطرة النوعية تأثير مباشر على الاسعار في الداخل لكن الان ارتبط سوق العراق وسوق الخليج بالاسوق الأوروبية فأي ارتفاع في الاسواق الأوروبية ينعكس على الاسواق المحلية اما السبب الثاني فالركود الاقتصادي والازمات السياسية التي يعيشها العراق كان لها الاثر الكبيرفالطلب على الذهب عالميا وقلة العرض دفع الاسعار الى الارتفاع والنفط ايضاً له التاثير الكبير على ارتفاع الاسعار فقلت الاستثمارات دعت الى ارتفاع الاسعارخوفا من الخسارة فالذهب مادة غير قابلة للتلف

وعن البنك المركزي العراقي فلم يفسح المجال للدولار بالارتباط بالذهب، فهو لايرتبط بالدولار.

اما أبو حوراء صاحب محل لازوردي يقول: ان العراق قد ارتبط مؤخرا بالسوق العالمية للذهب فكل ارتفاع للذهب في العالم يوثر على السوق العراقية هذا من ناحية ومن ناحية اخرى انخفاض سعر صرف الدينار العراقي له الاثر الكبير في ارتفاع اسعار الذهب، ففي السابق لم يكن للسوق المحلية ارتباط في الخارج.

احمد حربي صاحب محل صياغة الاثير أوضح ان ارتفاع اسعار الذهب كان المسبب الرئيس لها هي الدول العظمى فهناك حرب اقتصادية بين امريكا والصين، فالولايات المتحدة تضغط على الصين بتبديل تعاملها بالدولارلترتفع اسعار الدولاروالصين غزت العالم بالبضائع، أما البطالة فهي من الاسباب الرئيسة لارتفاع الاسعار محلياً.

سوق الكرادة

اكرم ناهي صاحب محل الزمردة للمجوهرات يقول:

ان ارتفاع اسعار الذهب ليس لها علاقة بالداخل فالهند والصين تطلب الذهب بشكل كبير جداً بالاضافة الى كثرة صادرات هذه الدول من البضائع الرخيصة دعاها لتحويل ثروتها الى الذهب تخوفاً من ازمة اقتصادية عالمية ثانية وهناك احتمال كبير من ان اسعار الذهب سوف تشهد ارتفاعاً جديداً في الايام اللاحقة.

ماجد حيدرصاحب محل مجوهرات الغضبان يقول: ان الصين قد حولت من عملتها ١٠٪ الى الذهب لتحافظ على نظامها الاقتصادي فالصين تشكل اقتصاداً عالمياً رصيناً ونضوب منجمين في السعودية للذهب و تعليق بعض المعامل في جنوب افريقيا بسبب الكهرباء كل هذه الاسباب دعت الى تقليل عرض الذهب بالاسواق اما الاسباب المحلية فليس هناك اسباب تخص داخل العراق كون العراق بلداً مستورداً للذهب.

اما احمد اشرف صاحب محل ضياء السنبلي فقد أوضح ان الازمة الاقتصادية في العالم وهبوط الاسهم والسندات دفع الناس الى اقتناء الذهب فمادة الذهب حتى وان انخفضت فهي ناتجة من صعود سابق فلايوجد انخفاض ملموس للذهب في الاعوام السابقة فهناك اسباب اخرى تكاد تكون غير معروفة للعوام وهي ضرب دولة على حساب دولة اخرى او الإطاحة بنظام اقتصادي ما، فكل هذه الاساليب تتبعها الدول الرأسمالية وتكون مجهولة على الدول النامية وعلى سبيل المثال ان امريكا انخفضت بها العقارات بسبب الازمة فاتجه التجار الى اقتناء الذهب

ماذا قال المقتنون؟

تقول ام علي ربة بيت:

ان الذهب افضل من المال بالنسبة لي فقد تعلمت الاحتفاظ به منذ صباي، فهو(زينة وخزينة) فلايهمني انخفاض اسعاره او ارتفاعها.

اما نوركريم (موظفة) تقول: منذ ان تحسن راتبي، وانا كل شهر اذهب الى الصاغة لأشتري الذهب فهو كل الثروة بالنسبة لي وأتوقع بان سعر المثقال الواحد سوف يصل الى المليون دينار في الايام المقبلة.

اما عن حسين جابر(كاسب) يقول: جئت الى سوق الذهب لاشتري الى زوجتي خاتم ذهب فهو افضل واحلى واغلى هدية اقدمها الى حبيبتي في الذكرى الاولى لزواجنا، اما الزوجة فتقول ان احب التزين بالذهب لانه يدل على ذوق المرأة واناقتها.

حيدر ستار (موظف) يقول: في العام الماضي كانت لدي سيارة موديل ٢٠٠٠ نوع كامري وكانت عوناً لي في ايام الدوام وحتى في ايام العطل وعندما بدأت أسعار الذهب ترتفع حولت اموالها الى مقتنيات ذهبية لان.في توقعي سوف يشهد العالم ارتفاعاً كبيرا في اسعار الذهب.

رأي الخبراء الاقتصاديين

مستشار البنك المركزي العراقي د مظهرمحمدصالح يقول: ان الذهب في اساسه سلعة نقدية منذ بداية التعامل النقدي، كان الذهب والفضة اساس التعامل النقدي لخواص كثيرة.

وبدأ نظام صرف الذهب منذ اتفاقية صندوق النقد الدولي في عام ١٩٤٥ وبدأ تطبيقه في عام ١٩٤٧ فمنذ ذلك اصبح الدولار الامريكي هوالعملة الاحتياطية الرئيسة في العالم وفي الوقت الحاضر يحتل الدولار قرابة ٦٠٪من الاحتياطي الدولي على الرغم من ذلك فان هذه العملة على نطاق واسع في تسوية المعاملات الدولية وهي اكثر العملات تقلباًوعند ظهور اليورو كعملة احتياطية دولية مساندة وعلى الرغم من ذلك لم تشهد هذه العملة استقراراً كافياً يطمئن حالت المدفوعات والاحتياطيات الدولية ولاسيما في الايام الاخيرة بدأنا نسمع مصطلح حرب العملات وبغض النظر عن هذه المقدمة وطوال المدة منذ عام ١٩٧١حيث انتهت اتفاقية صندوق النقد الدولي بالاعتبارالدولار العملة الرئيسية في العالم والتي يمكن استبدالها بالذهب ومن ذلك الوقت اصبح الذهب محرراًبشكل كامل وبعد ان ارتبط بترتيبات العملات الدولية اخذ يخضع لقاعدة العرض والطلب خارج ارتباطه بترتيبات النظام الدولي فكلما يتعرض الدولار الى التدهور يلجأ المتعاملون الى الملاذ الآمن الذهب.فاقصى ما شاهده ارتفاع كان في عام ١٩٧٩-١٩٨٠ حيث بلغ الذهب ذروته فوصل سعر الاونصة الواحدة ٨٠٠دولار بعدما كان سعرها لا يتجاوز الـ٣٥دولار وعلى هذا الاساس لوحظ ان تقلب العملات ولاسيما الدولارترفع اسعار الذهب واضيف شيء آخر في الوقت الحاضر ارتفعت المواد الغذائية ولاسيما الحبوب فاصبح اللجوء الى الذهب والنفط والحبوب هما الملجأ الآمن والبديل من تقلب اسعار العملات.

ومن الجدير بالذكر في الوقت الحاضر تقلب الدولار الى اليورو بشكل لم يسبق له مثيل ونحن نعيش ظروف الكساد الاقتصادي العالمي كل هذه الامور ساعدت على ارتفاع اسعار الذهب في الاسواق المحلية بالعراق.

المدير التنفيذي لرابطة المصارف الخاصة عبد العزيز الحسون يقول: الذهب عادة يخضع بسعره الى السوق العالمي لكن ارتفاع اسعارالذهب حالياً مرتبط بقوة الطلب على الدولار، و ان السنة الحالية سوف تنتهي ونحن في الربع الاخير منها فالاقتصاديات الكبيرة عادة ما تلجأ الى التعزيز في النظر بحساباتها لكي تتعرف على امكانية تحقيق النمو المخطط، ولهذ السبب نرى بعض الدول تلجأ في مثل هذه الاوقات الى الزيادة في صادراتها ونلاحظ حالياً ان الولايات المتحدة بالذات تستفيد من هبوط سعر الدولار قياساً بالعملات الرئيسة الاخرى مثل اليورو والين الياباني حيث انخفاض سعر صرف الدولار تجاه هاتين العملتين بشكل مؤثر لايسمح باستمرار القوه التنافسية للسوق العالمية لكل من اوربا واليابان وعلى العموم فان زيادة الطلب على الذهب ساعده هو الاخر على ارتفاع اسعاره حيث ان السيولة العالية بسوق المال العالمي دعت تحويل المتعاملين في السوق الاموال السائلة الى ما يحفظ القيمة وهو الذهب فلا علاقة للاسواق المحلية بارتفاع الذهب.

أما الخبير الاقتصادي د.ماجد الصوري يرى ان اسعار الذهب بالعراق مرتبطة باسعار الذهب العالمية، و الذهب المصنع عادة نستورده من ايران ودول الخليج وهناك ارباح التاجر المستورد والتاجر البائع وهذا بشكل عام: ان الاسواق في الخليج وايران والعراق مرتبطة بالاسعار العالمية، وعدا موضوع التصنيع الداخلي فكلفتي التصنيع الربح تضاف أيضاً الى السعر هذا من جهة، ومن جهة اخرى فاسعار الذهب مرتبطة بسعر الدولار مادام الدولار يشهد انخفاضاً فنجد الذهب مرتفعاً ونفس الشيء بالنسبه للنفط لكن هنالك سببا يكاد يكون سبباً جوهرياً هو ان معظم الدول التي تمتلك احتياطياً كبيراً من الذهب تحتفظ به ولاتعرضه للسوق لانها تأمل ان ترتفع اسعاره ولذلك لابد ان يتخذ صندوق النقد الدولي الاجراءات الكفيلة بمنع تخفيض سعر الدولار وارتفاع اسعار الذهب، اما البنك المركزي العراقي لا يوجد لديه احتياطي من الذهب حتى يستطيع السيطرة على اسعار الذهب بالاسوق المحلية وليس من سياسة البنك المركزي العراقي ان يسيطر على اسعار الذهب في السوق المحلية كونها مرتبطة بالسوق العالميه كل هذه الاسباب ادت الى ارتفاع الذهب في الاسواق المحلية.

هنالك بعض العوامل الخارجية التي اعتبرها بعض الخبراء قد ساعدت في ارتفاع اسعار الذهب في الاسواق المحلية بالعراق كان اولاها الازمة الاقتصادية العالمية التي اخذت من اقتصاد العالم ماخذت والتي كانت اسبابها سياسات حمقاء اتخذتها بعض الدول العظمى اما العراق فلم يتأثر بالازمة العالمية على حساب انه يمتلك نظرية اقتصاد ناجحة وحسب، بل ان العراق لايوجد لديه مايخسره فالاقتصاد العراقي مدمر والبنية التحتية تعاني الامرين من سوء الاهمال ولااريد ان اطيل عليكم وحتى لانخرج من صلب الموضوع..هنالك بعض الاسباب التي يتوقع البعض انها كانت من المسببات الثانوية لارتفاع اسعار الذهب ومنهاً تزايد العجز في الميزان التجاري الامريكي والبالغ(٥٨,٣)مليارد ولار بحكم تزايد الايرادات وتحديداً الاستهلاكية منها الى (١٥٩,١)مليارد ولارفي حين ان حجم الصادرات سجل (١٠,٨)مليار دولار اي نسبة الارتفاع في الواردات والتي سجلت(١,٤٪)في حين سجلت اعلى نسبة الارتفاع (٠,٤٪) تزامن ذلك مع الانخفاض المتوقع في انتاج السعودية من الذهب بمقدارالربع بعد نضوب المنجمين الرئسيين لها اما معامل جنوب افريقيا للذهب والتي تعتبر من اكبر مناجم الذهب بالعالم تعلق الانتاج فيها لاسباب تخص الطاقة الكهربائية تزامنت هذه الاسباب الثانوية مع الاسباب الرئيسة مما جعل اسعار الذهب ترتفع الى ضعف الاسعار السابقة.

الاقتصادي | العدد (1945) السنة الثامنة - الثلاثاء (26) تشرين الاول 2010

الإعلان المفاجئ عن عودة السهم الى التداول في سوق العراق للأوراق المالية

أولاً: إيقاف تداول أسهم شركة ما مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية أمر إعتيادي إستكمالاً لحالات إجرائية أو إستحقاقات قانونية، وفترة التوقف مسألة وقتية، كلما كانت أقل فهي أصلح، وهي محددة بتعليمات هيئة الأوراق المالية أقصاها فترة لاتزيد على أربعة شهور من تاريخ انعقاد إجتماع الهيئة العامة للشركة في حالة إتخاذها قراراً بزيادة رأسمال شركتها. وبالإمكان زيادة المدة شهراً أو شهرين أخرين لأسباب مبررة.

قد تقرر سلطات السوق – لغرض حماية المستثمرين – إيقاف تداول أسهم شركة ما لمدة لاتزيد على خمسة أيام أو عشرة أيام أو أية مدة إضافية توافق عليها هيئة الأوراق المالية تبعاً لصلاحياتها الممنوحة لها بموجب القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٤، لكن الملاحظ أن هذا الإيقاف القسري الذي سمح به القانون لم يكن لغرض حماية المستثمرين وإنما إستخدم بديلاً لعقوبة تفرض على إدارات الشركات المقصرة في أداء واجباتها، فوقع العقاب على أداء السوق مع إلحاق ضرر بالمستثمرين، لأننا نعلم، كقاعدة، إن نشاط التعامل في سوق المال يعتمد على عدد الأسهم المتداولة، وبالتالي عدد الشركات المدرجة أسهمها فيه، فكلما زاد عدد الشركات المتداولة أسهمها نشط أداء السوق وأرتفع عدد الصفقات وحجم التداول وعدد المتعاملين، وإذا قلّ – كما في حالتنا – ضعف أداء السوق.

يشمل ما ورد أعلاه مدة إيقاف أسهم الشركة عن التداول لأسباب إجرائية إعتيادية التي كلما قلت فهو الأفضل. وعلى الرغم من أن أقصى فترة حددتها تعليمات الهيئة لاتزيد على أربعة شهور، نجد أن أسهم عدد من الشركات المتوقفة عن التداول لأسباب إجرائية لن تعود إليه إلا بعد فترة قد تزيد على السنة منها على سبيل المثال أسهم شركات (كركوك الإنشائية المتوقفة منذ ٢٠٠٩/٥/٢٤) و (الثرثار للإنتاج الزراعي المتوقفة منذ ٢٠٠٩/٦/٢١) و (الصناعات الغذائية المتوقفة منذ ٢٠٠٩/٩/١٥). من دون أن نعلم أسباب هذه الحالة، وهل هي مبررة أم تقصير، وإن كانت تقصيراً فهل إتخذت إجراءات فعالة وحاسمة لغرض منع تكرارها من قبل شركات أخرى؟

ثانياً: حالما يتوقف تداول أسهم شركة ما مدرج السوق يمتنع (مركز الإيداع العراقي) عن قبول إيداعها لديه من دون سبب أو مبرر قانوني، فالذي نعرفه أنه مادامت أسهم الشركة مدرجة في السوق فإن على مركز الإيداع قبول إيداعها لديه، وإن أمتناعه يتم فقد في حالة إلغاء الإدراج وليس إيقاف التداول، وإن الإيداع خلال فترة لا يؤذي أحداً، بل العكس هو الصحيح، إذ لا علاقة بين إيقاف تداول السهم وإيداعه في المركز وحتى تفعيله. فالمركز عادة يقبل إيداع أسهم الشركة المدرجة حديثاً والتداول بها لم يبدأ بعد، بل لا يفتح التداول ما لم يكن هناك عدد لا بأس به من الأسهم المودعة مسبقاً، كما إن المركز يدعو المتعاملين الى إيداع أسهم الشركة المتوقفة عن التداول قبل أيام عدة من عودتها إليه، أي أنه يقبل الإيداع في الفترة التي يكون فيها السهم خارج التداول.

فلماذا هذا التحكم والإصرار على حصر وقت فترة الإيداع في زاوية ضيقة مما يثير الشكوك؟ وكأن المقصود هو حرمان عدد من المستثمرين من الإيداع المبكر وتأخيره لصالح غيرهم الذين سيتاح لهم المجال لبيع أسهمهم في الجلسات الأولى لعودتها الى التداول التي تكون أسعارها عادة أعلى من أسعارها في الجلسات التالية، خاصة إن الدعوة لإيداع الأسهم لا تنشر في نشرة التداول اليومية للسوق وإنما تاريخ عودتها الى التداول الذي بينه وبين تاريخ النشر فترة قصيرة جداً إن لم تكن معدومة، كحالة عودة أسهم شركات (الأعمال الهندسية) و (صناعة الكارتون) و(مصرف بغداد) و(ألعاب الكرخ) و (الصناعات الخفيفة) و (الهلال الصناعية) على سبيل المثال، مع الأخذ بنظر الحسبان بأن نشرة التداول اليومية تقرأ في يوم العمل التالي، فإن صح ما أوردناه يكون سوقنا محافظاً على خلله المزمن بفقدانه لأحد خواصه أو واجباته المتعلقة بتنظيم وتسهيل التعامل العادل حسبما ورد في القانون المؤقت أعلاه ومنح الفرص للجميع وبالتساوي من دون محاباة أو تحيز. فمن تمكن من المستثمرين والوسطاء أو عن طريقهم من تفعيل أسهم شركاته قبل غيره أصبح بمقدوره عرضها للبيع في الجلسات الأولى من دون غيره الذين قد يكون عددهم وعدد أسهمهم كبيراً لكن إجراءات السوق جعلت حظهم تعساً.

ثالثاً: إذا راجعنا وضعية أسهم عدد من الشركات التي عادت الى التداول في السوق مؤخراً والتي بّينها الكشف أدنا، نكتشف أو نستنتج منها عدداً من الأمور المفيدة تعزز ماسبق طرحه:

١- الصفة الغالبة هي تأخر عودة السهم الى التداول، عدا سهم شركة (المعمورة العقارية) تأخرت عودة أسهم الشركات الخمس الأخرى عن مدة الأربعة شهور المحددة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية. فمدة تأخر عودة سهم شركة (الهلال الصناعية) مثلاً زادت على ثمانية شهور، وكذا حالة الشركات الأربع الاخرى، ناهيك عن حالات شركات أخرى لم ترد في الكشف. ولما كان التأخير حالة سلبية تضعف السوق فلابد من التحري لمعرفة أسبابه والعمل على تلافيها.

٢- فيما عدا سعر سهم شركة (المعمورة العقارية) الذي قلّ في الجلسة الأولى عن كلفته، فإن أسعار أسهم الشركات الأخرى في الكشف قد زادت في الجلسة الأولى عن كلفتها الناجمة عن شراء السهم قبل إيقافه عن التداول، لكن الأسعار في الجلسات التالية تراجعت عند الجميع بما فيها سعر سهم الشركة أعلاه عدا سعر سهم شركة (الأعمال الهندسية) الذي كان مرتفعاً بنسبة ٧٠٪ عن كلفته في الجلسة الأولى وإرتفع مرة أخرى بنحو ١٠٪ في كل جلسة من الجلستين التاليتين، لكنه أخذ بالتراجع في كل جلسة من الجلسات الثلاث التالية بنسبة زهاء ١٠٪ بين سعر كل جلسة وأخرى، ثم قفز في الجلسة السابعة الى نسبة قرابة ١٠٪ عما كان عليه في الجلسة السابقة ليعود ويستقر بعدها، الأمر الذي يوحي بحدث غامض أو تداول مفتعل.

٣- إذا تابعنا سعر سهم شركة (الصناعات الخفيفة) نجده قد عاد الى التداول بسعر يزيد على الكلفة بمقدار ١٢٪، وإستمر بالتراجع ليبلغ إنخفاضه في الجلسة السابعة بعد العودة بنحو ٥٠٪ عما كان عليه في الجلسة الأولى، أي إن المستثمر الذي كان قد إشترى السهم قبل إيقافه عن التداول فَقَد نصف أمواله المستثمرة فيه بعد مرور عشرة أيام من عودته إلى التداول، وكأن مستثمرنا المتعامل في السوق مقامر منكود الخط لعدم تمكنه من بيع أسهمه في الجلسة الأولى عندما كان سعر السهم مربحاً. هذا وإن إختيارنا لسعر الجلسة السابعة لعودة السهم إلى التداول ولفقدان المستثمر زهاء نصف أمواله المستثمرة فيه بعد مرور عشرة أيام من عودته الى التداول، هو من الحالات المجازية. فنسبة إرتفاع أو إنخفاض سعر السهم في الجلسة الواحدة حددتها سلطات السوق بما لايزيد على ١٠٪، ففي غياب هذا التحديد فإن من الممكن أو المحتمل أن ينخفض سعر السهم في الجلسة الأولى نفسها إلى ما وصل إليه في الجلسة السابعة إذا كان المعروض أكثر من الطلب، ويكون فقدان المستثمر لقرابة نصف أمواله قد تم في جلسة واحدة هي الجلسة الأولى لعودة السهم الى التداول وليس بعد مرور عشرة أيام. فتدرج الإنخفاض جلسة بعد أخرى جعل خسارة البائعين متدرجة، إذ كلما تأخر البيع لعدد من الجلسات تكون الخسارة أشد، وبالطبع فإن حالة شركة (الصناعات الخفيفة) تنطبق على عدد غير قليل من أسهم الشركات الأخرى المتداولة في السوق وأسهم جميع الشركات الأخرى الواردة في الكشف عدا شركة (الأعمال الهندسية).

نستنتج من هذا إن من تمكن من البيع في الجلسة الأولى فاز، ومن تأخر في البيع لجلسات عدة تالية أصابته خسارة جسيمة، وقد يكون تأخره بسبب إجراءات السوق غير العادلة ما يتطلب وضع آلية ناجحة تتيح لجميع المتعاملين التداول في الجلسة الأولى.

٤- لا شك أن بيع الأسهم في الجلسة الأولى بعد عودتها الى التداول بسعر مجزٍ أوحتى بالكلفة غير مضمون في الوقتً الحاضر لقلة الطلب أو إنعدامه، ولا يُقنع هذا مالك السهم الذي يروم بيعه وُحرم من تداوله في الجلسات الأولى بسبب إجراءات مركز الإيداع، فهو لا يدرك أن من شبه المستحيل بيع سهمه في تلك الجلسات لعدم وجود من يشتريه، وأن ماجرى من تداول بعدد أسهم قليلة في كل جلسة، مما قد يكون مفتعلاً، هو لمجرد تحريك السعر، لكنه يعتقد أن تأخره في بيع سهمه بسعر واطئ قد تصل خسارته الى نحو نصف كلفته هو بسبب إجراءات مركز الإيداع

إذا تابعنا سعر سهم شركة (الصناعات الخفيفة) نجده قد عاد الى التداول بسعر يزيد على الكلفة بمقدار 12 %، وإستمر بالتراجع ليبلغ إنخفاضه في الجلسة السابعة بعد العودة بنحو 50 % عما كان عليه في الجلسة الأولى، أي إن المستثمر الذي كان قد إشترى السهم قبل إيقافه عن التداول فقِد نصف أمواله المستثمرة فيه بعد مرور عشرة أيام من عودته إلى التداول، وكأن مستثمرنا المتعامل في السوق مقامر منكود الخط لعدم تمكنه من بيع أسهمه في الجلسة الأولى عندما كان سعر السهم مربحاً. هذا وإن إختيارنا لسعر الجلسة السابعة لعودة السهم إلى التداول ولفقدان المستثمر زهاء نصف أمواله المستثمرة فيه بعد مرور عشرة أيام من عودته الى التداول،

التي أخرت تداول سهمه في السوق. في حين لا يراوده هذا الشعور عندما يتحمل الخسارة نفسها وسهمه مفعلاً ومشتركاً في التداول منذ الجلسة الأولى والذي لم يشتره أحد إلا بنصف كلفته مثلاً، فهو في هذه الحالة يعزو هذه الخسارة الجسيمة الى حظه غير الموفق والوقت غير المناسب للبيع، لأن سهمه خاض غمار العرض والطلب لجلسات عدة من دون جدوى ولا دخل لإجراءات السوق في هذا الشأن.

إن عدم الإلتزام بمبدأ العدالة والمساواة بين المتعاملين في السوق الذي فرضه القانون يجلب النقمة على إدارتها، في حين نجدهم في أي سوق مال نظيف ملتزم يعزون خسارتهم الى العرض والطلب فحسب.

٥- لو ضربنا مثلاً بسهم شركة (صناعة الكارتون) نجده قد عاد إلى التداول يوم ٢٠١٠/٥/١٩ أي بعد قرابة ستة شهور من تاريخ إجتماع الهيئة العامة لشركته الواقع في ٢٠٠٩/١١/٢٤، وقد أعلن في نشرة التداول اليومية للسوق يوم الثلاثاء ٢٠١٠/٥/١٨ عن عودة السهم إلى التداول في اليوم التالي. وصدرت النشرة صباح يوم التداول فهرع المتعاملون لطلب تفعيل أسهمهم في الشركة المذكورة التي سبق أن إكتتبوا بها وسجلت في مركز الإيداع إنتظاراً لطلبات أصحابها لتفعيلها ليتسنى لهم بيعها في الجلسة الأولى. والغريب الذي علمته مما هو غير وارد في تعليمات السوق أن هكذا تفعيل يحتاج إلى يومي عمل، ما يدل على أن آلية السوق في هذا المجال لازالت يدوية، وعلى الرغم من كون التداول ألكتروني إلا إن نظام العمل بقي يدوياً، فحُرم المتعاملون من بيع أسهمهم في أول جلسة أو التي تليها وباعوها بسعر واطئ أو خاسر، في حين يوجد من هو محظوظ تمكن من البيع بالسعر العالي.

فما دامت إجراءات السوق بطيئة والإيداع والتفعيل لا يتم إلا قبل أيام من تاريخ عودة السهم إلى التداول فلماذا هذا الإستعجال في إعادته؟ فهو قد كان خارج التداول لمدة ستة شهور أو أكثر فليتأخر إسبوعاً أو إسبوعين آخرين لحين إستيعاب السوق لطلبات الجميع بالإيداع والتفعيل ليحصلوا على فُرص متساوية مع تفادي إلحاق الأذى بأحد.

رابعاً: إن الإمتناع عن قبول إيداع أسهم الشركات المدرجة بحجة توقفها عن التداول ليس له مبرر أو سند قانوني. وإذا كان لابد من ذلك فينبغي عدم مخالفة القانون وأن تكون الإجراءات عادلة لا تؤذي شريحة من المتعاملين في السوق. ففي حالة عودة سهم شركة ما إلى التداول بعد زيادة رأسمالها مثلاً يعلن اولاً في نشرة السوق اليومية وعلى لوحة الإعلانات الرئيسة عن موعد قبول إيداع أسهم الشركة وطلبات تفعيل أسهم الزيادة المكتتب بها من قبل المساهمين والجمهور، وبعد تفعيلها جميعها أو القسم الأعظم منها يعلن مرة أخرى في النشرة وعلى اللوحة عن موعد فتح التداول قبل ما لا يقل عن ثلاث جلسات، وأن تُشفع هذه الإجراءات بتوجيه نداءات عن طريق مكبر الصوت إلى جمهور المتعاملين الحاضرين في قاعة التداول للسوق مرات عدة في اليوم لكل جلسة، ونأمل أن تتسم إجراءات السوق بخلوها من الغموض وعدم تسببها بحدوث الأزمات أو المفاجآت.

خامساً: ندعو سلطات السوق إلى ممارسة أعمالها وسلطاتها وفق أحكام القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية التي تقضي بتنظيم وتسهيل التعامل في السوق بشكل عادل وبما يعزز مصالح عموم المستثمرين (لا بعضهم). ونأمل إن يكون ما تردده هيئة الأوراق المالية دوماً بأن أنشطة السوق تتسم بالشفافية والإفصاح والكفاءة والعدالة بين المتعاملين في أسواق المال، وحمايتهم من الإحتيال والغش والخداع وإستعمال أساليب الإستغلال... الخ، هو من الحقائق الملموسة على أرض الواقع لا مجرد أقوال.

ت	أسم الشركة	سعر السهم قبل الزيادة		تاريخ الإيقاف	تاريخ العودة	مدة التوقف	الإعلان عن التداول		نسبة زيادة	كلفة السهم بعد الزيادة		سعر السهم في السوق أول جلسة		سعر السهم في السوق سابع جلسة	
		فلس	دينار			يوم	اليوم	التاريخ	رأس المال	فلس	دينار	فلس	دينار	فلس	دينار
١	الأعمال الهندسة	٤١٠	٢	٢٠٠٩/١٠/١١	٢٠١٠/٥/١٨	٢١٨	الأثنين	٢٠١٠/٥/١٧	٣٠٪+٧٠٪	٥٥٥	١	٦٥٠	٢	٥٥٠	٢
٢	الصناعات الخفيفة	٢٧٠	٢	٢٠٠٩/١٠/٢٢	٢٠١٠/٦/١٣	٢٣٣	الثلاثاء	٢٠١٠/٦/٨	٥٠٪	٨٤٧	١	٠٧٠	٢	١٨٠	١
٣	صناعة الكارتون	٥٨٠	٢	٢٠٠٩/١١/١٠	٢٠١٠/٥/١٩	١٨٩	الثلاثاء	٢٠١٠/٥/١٨	١٠٠٪	٧٩٠	١	٣٤٠	٢	٤٦٠	١
٤	الأثاث المنزلي	٨٠٠	١	٢٠٠٩/١١/٢٢	٢٠١٠/٧/١١	٢٣١	الأربعاء	٢٠١٠/٧/٧	٤٠٪	٥٧٠	١	٦٤٠	١	٣٨٠	١
٥	المعمورة العقارية	٥٢٠	٢	٢٠١٠/٥/١٢	٢٠١٠/٩/١٦	١٢٦	الأربعاء	٢٠١٠/٩/٨	١٥٪+٥٠٪	٨٣٠	١	٦٦٠	١	٣٧٠	١
٦	الهلال الصناعية	٦١٠	١	٢٠١٠/١/٨	٢٠١٠/٩/٣٠	٢٦٤	الأربعاء	٢٠١٠/٩/٢٩	٥٠٪	٤٠٦	١	٢٦٠	١		

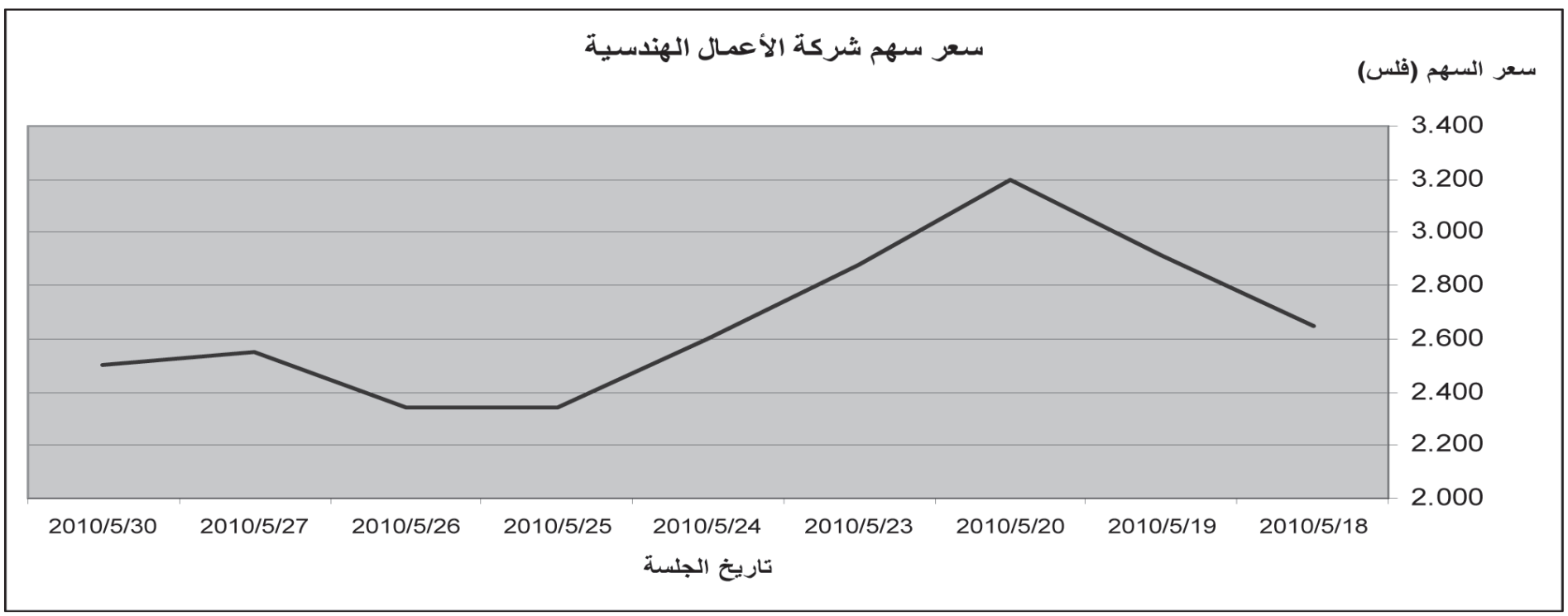

الاقتصادي | العدد (1945) السنة الثامنة -الثلاثاء (26) تشرين الاول 2010

الاقتصاد العراقي وسبل التطوير

ميعاد الطائي

من اجل ان نبحث في سبل تطوير الاقتصاد العراقي لا بد لنا من دراسة الأسباب التي أدت إلى تدهور هذا الاقتصاد عبر السنين الماضية حيث شهد الاقتصاد العراقي تدهورا كبيرا في العقود التي سبقت سقوط النظام الشمولي في هذا البلد قبل التاسع من نيسان ٢٠٠٣.

وكانت هناك أسباب كثيرة تقف وراء هذا التدهور منها تهميش القطاع الخاص وإلغاء دوره في التنمية الاقتصادية والاعتماد الكبير على اقتصاد الدولة والقطاع العام الذي كان يشهد تفشي الفساد الإداري والمالي إضافة إلى رداءة إنتاجه الذي كان يفرض على السوق كإنتاج وطني.

ومن الأسباب الأخرى التي أدت إلى هذا التدهور هو الاعتماد على واردات النفط بصورة كبيرة ورئيسة بعد فشل الزراعة والصناعات الأخرى التي لم تكن تعتمد على خطط اقتصادية صحيحة تعمل على النهوض بهذه الجوانب المهمة من الاقتصاد العراقي.

ولا ننسى في هذا الإطار إن من أهم أسباب التدهور الاقتصادي في العراق هو زج البلاد في أكثر من حرب ساهمت في تدمير البنية التحتية للبلد بما فيها المعامل ومحطات الكهرباء والجسور والمستشفيات إضافة إلى الديون الضخمة والتعويضات التي الزم المجتمع الدولي العراق بدفعها للدول والمنظمات المتضررة من جراء هذه الحروب حيث تشكل هذه الديون عبئا كبيرا على الحكومات المتعاقبة والتي حكمت البلاد بعد سقوط الصنم.

كل هذه الأسباب وأسباب أخرى كثيرة كالحصار الاقتصادي الذي فرضه المجتمع الدولي على العراق والتضخم الناتج عن طبع النقود بمطابع محلية من دون غطاء ذهبي إضافة إلى القوانين والتشريعات التي وضعها النظام السابق والتي تخص الجانب الاقتصادي ولم تكن تخدم سوى مصالحه الشخصية كل هذه الامور شاركت في تدهور الاقتصاد العراقي.

وكان من البديهي ان يؤثر الوضع الأمني المتردي الذي فرض نفسه على المشهد العراقي في تأخر الإصلاح الاقتصادي حيث يرتبط هذا الإصلاح والتطور بجملة من المعطيات والعوامل أهمها العامل الأمني لأنه يرتبط ارتباطا وثيقا بنمو الاقتصاد في البلد ويعد المحرك الرئيس والداعم الأساسي للاقتصاد لأنه بغياب وضع امني مستقر لن تأتي رؤوس الأموال للاستثمار في الداخل، بل سيؤدي إلى هروب وهجرة الأموال من الداخل حيث الوضع الأمني المتراخي إلى أماكن أخرى ذات وضع امني مستقر..

ولهذا يعد استقرار الوضع الأمني من أهم سبل تطوير الاقتصاد في الدول حيث يكون الأمن مسؤولا عن توفير أرضية مناسبة لتطبيق الخطط التنموية التي تسعى لتطوير الاقتصاد، لذلك تحرص معظم دول العالم على الاهتمام بالأمن وتوفير كل المستلزمات الكفيلة بضمان استتبابه واعتباره من أهم الدعائم الأساسية التي تقوم عليه جميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن اجل كل ما سبق فان العراق يحتاج إلى وضع الخطط الستراتيجية التي تعمل على إصلاح الاقتصاد والنهوض به من جديد ولا بد من التأكيد هنا على ضرورة وضع خطط لجميع القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية.

ويرى البعض ان عملية النهوض بالاقتصاد بحاجة إلى إجراءات كثيرة منها الاستفادة من الاتفاقيات الدولية التي وقعها العراق بعد ٢٠٠٣ مع المنظمات الدولية ومع صندوق النقد الدولي إضافة إلى الاتفاقية العراقية- الأمريكية التي لابد من تفعيل جانبها الاقتصادي.

ومن الأهمية بمكان ان نعطي الفرصة للقطاع الخاص من خلال منحه الفرصة لاستثمار مصانع و مشاريع وصناعات القطاع العام التي لم تعد مجدية وباتت عديمة النفع من اجل تطويرها وتوسيعها والاستفادة من إنتاجها ومن جانب آخر لتشغيل الأيدي العاملة ومكافحة نسبة ولو قليلة من البطالة المنتشرة في البلد.

هذا من جانب ومن جانب آخر التشجيع على الاستثمار ومحاولة جلب الشركات العالمية ذات الخبرات العالية والتاريخ المعروف حيث يلعب الاستثمار دورا مهما في نقل رؤوس الأموال والاستفادة منها إضافة إلى الاستفادة من التكنولوجيا والخبرات التنظيمية والتسويقية وخلق فرص العمل ودخول الأسواق العالمية، ولقد شاهدنا هذا الاستثمار في المشاريع النفطية والاتصالات التي يرى الكثيرون إنها شهدت تطورا كبيرا نسبة لبقية الصناعات.

وبالفعل تم تشريع القوانين اللازمة لتشجيع المستثمرين للدخول في المنافسة لكي يتحول العراق من الاقتصاد أحادي الجانب إلى متعدد الجوانب.

ومن اجل ان ينجح المشروع الاستثماري في العراق لابد من تهيئة الأرضية والبيئة المناسبة لعمل الشركات العالمية التي يجب ان تأخذ بنظر الحسبان مهمة تشغيل الأيدي العاملة العراقية ولو بنسبة ٥٠ ٪ من العمالة الكلية.

ولا ننسى مكافحة الفساد المالي والإداري الذي ينخر مؤسساتنا المختلفة والذي يقف عائقا أمام أية محاولة للتطوير وتقديم الخدمات للمواطن ويتسبب هذا الفساد في نزيف للمال العام لابد من إيقافه.

وإذا ما توفرت جميع هذه الأمور وتعاون الجميع في تطوير الاقتصاد العراقي كالإعلام الوطني ومنظمات المجتمع المدني التي لابد لها من موقف معنوي كبير في نشر الوعي التنموي لدى المواطن لكي يشترك الجميع في عملية النهوض بالاقتصاد العراقي الذي سيكون فائدة نهوضه من مصلحة الجميع.

قوانين الاستثمار والصناعة النفطية

حسين علي الحمداني

كيف يمكن أن ننظر للصناعة النفطية في العراق بعد التغيير؟ وما السبل الكفيلة بالارتقاء بها نحو الأفضل؟ وهل ما يعلن من مشاريع لزيادة الإنتاج والتصدير واقعية أم مجرد أمنيات؟

مبدئيا لا يمكننا أن ننظر إلى الصناعة النفطية في العراق بمعزل عن ظروف وعوامل عدة تحيط بمجمل الحياة في هذا البلد الذي أعلن مسؤولي القطاع النفطي عن زيادة كبيرة جدا في حجم الاحتياطيات النفطية المتوزعة في عموم العراق.

وبالرغم من إن هذا الإعلان الذي بلغ ما يعادل ٢٥٪ بما يجعل العراق ثاني أكبر احتياطي عالمي متخطيا إيران التي أعلنت بدورها زيادات في مخزونها النفطي من أجل أن تحافظ أو تزيد من حصتها ضمن منظمة أوبك التي تقسم الحصص على الدول الأعضاء فيها بما يحافظ على توازن المعروض النفطي وعدم تعرضه للاهتزازات خاصة وان مؤشرات ارتفاع كبيرة في أسعار النفط الخام شهدتها الأسواق العالمية الأسبوع المنصرم.

ونحن في العراق نتعامل مع الأرقام المعلنة على إنها واقع سيحدث بين عشية وضحاها متناسين أو متجاهلين جملة من الحقائق الجوهرية تتعلق بالصناعة النفطية في البلد وفي مقدمتها تفعيل وتنشيط الاستثمارات في هذا الميدان عبر إيجاد قوانين وتشريعات من شأنها إعطاء الغطاء القانوني لهذه الاستثمارات وبرغم إن جولات التراخيص الكثيرة التي أحالتها وزارة النفط لشركات وتحالفات عالمية لا يمكن لها أن تأتي أكلها بالسرعة التي نتوقعها أو نتمناها لأن هذه العقود بحاجة تامة لقانون يشرع عملها ويمنحها الغطاء القانوني بعيدا عن التجاذبات السياسية وغيرها التي عطلت الكثير من القوانين المهمة للقطاع الصناعي ومنه قطاع النفط. وإعلان وزارة النفط عن زيادة الاحتياطيات النفطية لا يعني شيئا سوى إن لدى الوزارة خططاً لربط إنتاجها بأوبك خاصة وان العراق كما يعرف كل متابع خارج حصص أوبك منذ عام ١٩٩٠ بسبب اجتياح الكويت وبالتالي فأن صادرات العراق النفطية الآن هي دون مستواه أو حصته الطبيعية في الكارتل الدولي، وبالتالي فإن إعلان احتياطيات جديدة قد يزيد حصة العراق في حال عودته لمنظمة أوبك وهذا ما تخطط له وزارة النفط العراقية في حال خروج العراق من طائلة البند السابع وإعادة الحصص النفطية وفق حجم الاحتياطيات وبالتالي فان هذا يؤمن للعراق ما بين ٣،٦ إلى ٤ ملايين برميل يوميا وهي الكمية التي بإمكان العراق إنتاجها وتصديرها بالفعل عبر المنافذ المتاحة والإمكانات الفنية التي يمتلكها الآن بالفعل وليست الإمكانات التي يطمح إليها مستقبلا، خاصة وان شبكة الأنابيب الناقلة للنفط العراقي محدودة الإمكانات وتتعرض بين الحين والآخر لعمليات تخريب أو تآكل وتحتاج إلى صيانة بسبب قدم عمرها الزمني واستهلاك أجزاء منها، وهنالك جانب مهم جدا يتحكم بحجم الصادرات يتمثل بحاجة السوق العالمية للنفط في السنوات المقبلة من جهة ومن جهة ثانية حصة العراق ضمن منظمة أوبك التي لا يمكن لها أن تقفز من ٤ ملايين برميل في أفضل الأحول إلى ١٢ مليون برميل كما تطمح إليه وزارة النفط العراقية مع الأخذ بنظر الحسبان البدائل الكثيرة التي تبحث عنها الدول المستهلكة للنفط من خلال إيجاد ما يسمى بالطاقة النظيفة والرخيصة خاصة ما يتعلق بالطاقة النووية التي تسعى الكثير من الدول لامتلاكها للأغراض السلمية والصناعية بعيدا عن الاستخدامات العسكرية.

لذا نجد ويجد معنا الكثير من خبراء الصناعة النفطية في العالم أن الأرقام الكبيرة التي تعلنها وزارة النفط العراقية وطموحاتها بصدد رفع سقف الإنتاج والتصدير إلى ما يعادل ١٢ مليون برميل يوميا في غضون السنوات الخمس المقبلة، يمثل حالة بعيدة جدا عن الواقع العام لصناعة النفط في العراق من جهة، ومن جهة ثانية حاجة الأسواق العالمية وفق مبدأ العرض والطلب والمحافظة على أسعار النفط بعيدا عن مضاربات السوق العالمية خاصة وان العراق يصدر الآن ٢،٤ مليون برميل يوميا عبر منفذين في الشمال والجنوب فقط وبآليات قديمة جدا هي الأخرى تحتاج إلى صيانة وإدامة ونفقات كثيرة جدا. ولعلنا نجد بأن القائمين على الصناعة النفطية العراقية تمتلكهم طموحات كبيرة وهي طموحات مشروعة غايتها الأساسية توفير موارد مالية كبيرة جدا لتأمين تنفيذ الخطط التنموية خاصة ما يخص منها البنى التحتية والخدمات والنفقات الأخرى، ولكن المواطن العراقي عندما يسمع عن هذه الطموحات التي تعلن عبر وسائل الإعلام يشعر بأن البلد سيبقى أحادي الاقتصاد لعقود طويلة مقبلة حيث تشكل صادرات النفط العراقية ما نسبة ٩٧٪ من ميزانية البلد، وهذا يجعلنا نتساءل عن دور المفاصل الاقتصادية الأخرى في دعم الاقتصاد العراقي الذي لا زال يحبو محاولا الخروج من منطقة (المديونية العالمية) وتحرير نفسه من قيود البنك الدولي وصندوق النقد ونادي باريس والقروض الكثيرة التي أقترضها العراق بعد عام ٢٠٠٣.

من هنا نجد وكمتابعين بأن إمكانات العراق الحقيقية سواء في الإنتاج أم التسويق لا تتعدى ٣-٤ مليون برميل في أحسن الأحوال وأفضلها وهذا ما برز بشكل واضح وجلي في موازنة ٢٠١٠ المالية المبنية على إنتاج مليوني برميل أو أكثر بقليل، وحتى موازنة ٢٠١١ التي عرضت خطوطها العامة في وسائل الإعلام وضعت في حساباتها هذه الكمية من الإنتاج النفطي مع رفع السعر التقديري للبرميل إلى ٧٠$.

ولكننا مع كل هذا نجد بأن ثمة خطوات جريئة وصحيحة أقدمت عليها وزارة النفط بغية تطوير الصناعة النفطية في البلد سواء عبر الاستعانة بالشركات الأجنبية للاستثمار في حقول نفطية جديدة أم من خلال المحاولات الجادة لزيادة الإنتاج بالكفاءات المحلية المتوفرة حاليا، خاصة وانها نجحت بدرجة أو بأخرى من المحافظة على مستويات إنتاجية ثابتة خلال السنتين الماضيتين وحققت موارد مالية بالاستفادة من تصاعد أسعار النفط بين الحين والآخر.

الدينار العراقي هل جاني أم مجنى عليه؟

إيمان محسن جاسم

من جديدة أثيرت قضية حذف الأصفار من العملة المحلية، هذه القضية التي طرحت منذ سنتين على شكل بالون اختبار لمعرفة ردود الأفعال عليها من قبل المواطنين في محاولة من الجهات الاقتصادية سواء وزارة المالية أو البنك المركزي لإضفاء بعض النجاحات على الاقتصاد العراقي خاصة وان نسبة التضخم خلال الأعوام الماضية لم تنخفض سوى مرتبة عشرية واحدة وبنسبة ٣٪.

عملية حذف الأصفار هل عملية فنية أم سياسية؟ باعتقادي الشخصي بأن حذف الأصفار لا معنى فنياً واقتصادياً له، لأن الكتلة النقدية الآن الموجودة في السوق العراقية وكما يؤكد ذلك البنك المركزي العراقي بلغت ٢٧ ترليون دينار عراقي، بواقع أكثر من أربعة ترليونات ورقة نقدية من فئات العملة العراقية المتعددة والمتداولة حاليا في السوق المحلية.

وعملية حذف الأصفار هذه لا تقلل من كمية الأوراق النقدية المتداولة، بل قد تزيدها لأن هذه العملية أن تمت ستتطلب فئات جديدة هي أجزاء الدينار العراقي نفسه والتي كانت متداولة في ثمانينيات القرن الماضي ونقصد بها العملة المعدنية وهذا يعني فيما يعنيه زيادة كمية الأوراق النقدية عما هو موجود الآن ولا يمكن اعتبار الدينار الواحد هو العملة الأصغر ولا حتى (ربع الدينار)، لأننا لو اعتمدنا هذا الخيار فلن يحدث تطور ولو بنسبة قليلة على العملة العراقية وقيمتها وسندفع بالمواطن لتبذير أمواله أو شراء حاجيات غير ضرورية مقابل ما تبقى بذمة البائع من بقايا الدينار أو زيادة أسعار بعض المواد الرخيصة لتصل لقيمة دينار واحد، من جهة ومن جهة ثانية لا تأتي بجديد من شأنه أن يحدث تطورا في العملة العراقية، أي إن العملية برمتها ستكون عبارة عن إضافة أعباء مالية جديدة من حيث طبع عملة جديدة وورش عمل وايفادات وغير ذلك من السياقات الإدارية التي ستكلف ميزانية الدولة العراقية ملايين الدولارات من دون أن تحقق نتائج اقتصادية إيجابية.

يضاف إلى ذلك كله إن عمر الأوراق النقدية المتداولة حاليا قصير جدا حيث طبعت عام ٢٠٠٣ ولم تشكل عبءاً على المواطن في تداولاته ولا يمكن إيجاد بدائل جديدة ما لم تكن متطورة وتتماشى مع ما متداول عالميا، فمصارفنا كما يعرف الجميع غير متطورة ولا تستخدم المكننة أو البطاقات الائتمانية وغيرها وبالتالي فأن المطلوب بالمرحلة الحالية مكننة العمل المصرفي في العراق بغية تقليل حجم التداول بالعملات الورقية واعتماد كما أشرنا بطاقات الائتمان وغيرها من الوسائل التي من شأنها أن ترتقي بالعمل المصرفي في البلد.

نحن لا نريد طروحات اقتصادية ضعيفة وتسيس لهذه الجهة وتلك حيث إن ما يشاع الآن وأشيع في السابق من إن الدينار العراقي سيساوي دولارا كما روجت الكثير من الشخصيات الاقتصادية والمنابر الإعلامية في السنتين الماضيتين محاولة إقناع الرأي العام بأن ثمة تحسناً كبيراً جداً سيطرأ على الاقتصاد العراقي، أما أن تكون الطريقة التي تجعل الدينار العراقي مساويا للدولار عبر حذف الأصفار فهي طريقة غير مجدية وقد تؤثر على الاقتصاد العراقي بحكم إن الدولة لديها ديون بذمة المواطنين سواء عمليات التسليف أوالقروض أوغيرها مما يتطلب إصدار قوانين تعادل فيها قيمة المديونية السابقة قياسا بالعملة الجديدة، وعندما نقول العملة الجديدة لأن الأجراء الذي سيحدث هو ليس تبديل عملة كما يظن البعض بقدر ما هو تغيير عملة بقيمة جديدة تبدأ من الفلس الذي هو الجزء الأصغر من الدينار وصولا إلى الفئات الأخرى.

وفي السنوات الماضية أقدمت تركيا الدولة التي تعاني من كثرت الأصفار في عملتها إلى حذف ستة أصفار دفعة واحدة ولكنها لم تحقق نجاحات على مستوى دعم الاقتصاد بقدر ما خفضت فقط عدد الأصفار المكتوبة في معاملات الدولة الإدارية، وعلى ما يبدو بأن هنالك أعباء إدارية كبيرة في الدولة العراقية بسبب الأرقام الطويلة جدا في معاملات الحسابات والصكوك والحوالات.

الجانب المهم الآخر الذي ربما يغيب عن أذهان البعض بأن عملية التبديل المزمعة هي باب أخرى يدخل منها المفسدون والمزورون للعملة خاصة وان تجربة عام ٢٠٠٣ في تبديل العملة العراقية ساهمت كثيرا في حجم الكتلة النقدية الموجودة حاليا من خلال ضخ كميات كبيرة جدا من العملة المزورة من جهة ومن جهة ثانية عدم أهلية وجاهزية مصارفنا لهذه العملية والشيء الآخر الأكثر أهمية حسب اعتقادي هو، هل نضمن أن يحافظ الدينار العراقي على قيمته أمام الدولار فيما لو تم حذف أصفاره، وهل سيساوي الدينار العراقي دولارا أمريكا أم أكثر؟ أسئلة كثيرة تشكل بمجملها علامات استفهام عن الغايات الحقيقية لحذف أصفار ديناراً.

العدد (1945) السنة الثامنة - الثلاثاء (26) تشرين الاول 2010
الاقتصادي

ما أسباب تراجع القطاع المصرفي في تداولات الأسهم داخل سوق العراق للأوراق المالية؟

استطلاع/ المدى الاقتصادي

يمثل القطاع المصرفي الحالة الأبرز والأنشط في تداولات سوق العراق للاوراق المالية، والى وقت قريب كان هذا القطاع يتقدم التداولات الاخرى، إلا انه وعلى حين غرة تراجع في حركة تداول الاسهم داخل السوق.

(المدى الاقتصادي) استطلعت آراء عينات من المعنيين بهذه القضية من اجل الوقوف على الاسباب والابعاد.

صيغ غير مرغوب بها

البعض من الشركات تعمل بصيغ التفافية وتحاول عدم دخول التداول من خلال بعد خروجها لاجتماع الهيئة العامة والاستمرار في المماطلة لمدة اربعة اشهربالكامل وهي المدة التي سيسمح بها القانون ومحاولة تمديد الفترة بعد ذلك التحجج ببعض الاسباب لانها تعلم بأنخفاض الاسهم على حد قول المستثمر محمد عمر.

وقال عمر: ان مصرف الاستثمار العراقي على سبيل المثال هو متوقف منذ ٢٠١٠/٦/١٤ ولغاية الاسبوع الماضي حيث اعلن فتح الاكتتاب علماً ان عملية الاكتتاب قد تستغرق شهرين، فيما لازال مصرف كردستان خارج التداول منذ ٢٠١٠/٦/١٤ ولم يعد للتداول حتى الان.

وأوضح عمر ان الهيئة العامة التي تتمثل بالمستثمرين مالكي الاسهم (رأس المال) بعد نهاية السنة المالية على المستثمر ان يجري اجتماعاً للهيئة العامة لكي تقر الارباح والخسائر او الرسملة او زيادة رأس المال من خلال الاجتماع ويكون القرار بأجماع الهيئة العامة فيعلن عن اجتماع للهيئة العامة ويأتي كتاب الى سوق العراق للاوراق المالية وهيئة الاوراق المالية ومسجل الشركات اذ يأتي كتاب رسمي للتبليغ قبل شهر على الاقل من موعد الاجتماع ومكانه والقضية التي سيناقشها.

وأضاف عمر: ان السوق في هذه الحالة يقول دخل لدينا كتاب الهيئة العامة للمصرف المعني قبل اسبوع من الموعد الرسمي للاجتماع لكي يوقف التداول بالتنسيق بين السوق والمصرف من خلال اجتماع حاملي الاسهم داخل الهيئة العامة وهم الان سيستغلون فترة الاربعة اشهر التي يسمح بها القانون لاسباب تتعلق بأنخفاض داخل السوق.

وضع القطاع المصرفي

المستثمر فاضل الخفاف الذ ي بدا منزعجاً مما آل اليه واقع القطاع المصرفي وهو يقول: ان البنك المركزي دمر المصارف واضر بالمستثمرين على حد قوله من خلال رفعه لرأس المال الى ٢٥٠ مليار في وقت ليس للمستثمرين هكذا امكانية على ارض الواقع.

واضاف الخفاف: اول مصرف بدأ بالاكتتاب هو مصرف الوركاء بـ ١٥٠ مليار لم ينجح بجمع المبلغ حتى الان.

وتابع الخفاف: انا الان احاول ان اتجنب شراء اسهم مصرفية وانا الان بصدد تصفية الاسهم التي امتلكها داخل القطاع المصرفي وهذه الاسهم انخفضت حتى النصف، وانا الان اتجه لقطاعات الفنادق والخدمات، بينما في السابق كان القطاع المصرفي هو الانشط يليه قطاع الفنادق ثم القطاع الخدمي ومن ثم القطاع الصناعي،اما الان فالقطاع الصناعي هو في مقدمة التداول.

فيما قال المستثمر عباس العبد الله:العمل داخل البورصة في هذه السنة سجل خسائر لكن في الاعوام السابقة كانت العملية مربحة وخسائر هذا العام هي بسبب البنك المركزي وقراراته التي لا تهتم بمصالحنا كمستثمرين او كمواطنين.

واضاف العبد الله:كان على البنك المركزي دراسة واقع السوق واختيار الوقت المناسب لاتخاذ مثل هكذا خطوة والاخذ بنظر الحسبان عدم مجيء الشركات الاستثمارية على نطاق واسع حتى الان اذ ان السيولة مفقودة في السوق.

مدير شركة الجوهرة للوساطة في بيع وشراء الاوراق المالية المحدودة ورئيس مجلس ادارة جمعية وسطاء اوراق المال في العراق علي جمال امين قال: من ناحية حجم التداول فأن القطاع المصرفي يمثل الكتلة الاكبر من حيث حجم الاسهم العامة في سوق العراق للاوراق المالية وكمية كبيرة من الاسهم بسبب رؤوس الاموال العالية التي عادة ما تكون متركزة في القطاع المصرفي على سبيل المثال يوجد مصارف رؤوس اموالها مئة مليار او اكثر من مئة مليار فأذا ما قورنت بالشركات الصناعية نجد شركات صناعية لا تتجاوز رؤوس اموالها المليار والمليارين لذلك فأن القطاع المصرفي يمثل الحجم الاكبر من الاسهم وبالنتيجة فأن حجم التداول في الاسهم على القطاع المصرفي كان الاكبر في اغلب الاحيان.

واضاف امين، ان الحجم الكبير لرؤوس اموال القطاع المصرفي يعني وجود اعداد كبيرة من المساهمين والمستثمرين وبالنتيجة عمليات المضاربة تكون اكثر مما ينعكس على حجم التداول الذي يظهر في النشاط داخل البورصة وهذا يمثل صورة حجم التداول وسبب تقدم القطاع المصرفي على باقي القطاعات في السابق.

ولفت امين إلى ان المصرفين الحكوميين الرافدين والرشيد يعانيان من الشيخوخة في الاداء المصرفي اذ ان عملية السحب والايداع والقرض والاقتراض اصبحت عمليات مملة داخل المصارف الحكومية لذلك توجه المستثمرون نحو المصارف الاهلية التي تمتاز بالمرونة في التعامل وفق الشروط المصرفية برغم وجود بعض الكبوات لكن بشكل عام فأن القطاع الخاص المصرفي يحقق ارباحاً سنوية وعمل المصارف الخاصة نشيط برغم انه يقتصر حتى الان على عمليات السحب والايداع والاقراض والتسهيلات لاننا حتى الان لم نصل الى مرحلة فتح الاعتمادات الخارجية التي ترتبط بعمليات الاستيراد والتصدير والتي هي تمثل ثلثي ارباح المصارف العالمية.

حجم القطاعات الاخرى

المستثمر ماجد صبيح قال: حالياً القطاع الصناعي خلال الجلسات الاخيرة بدأ يمثل حجم تداول اعلى من الفترات السابقة.

واضاف صبيح: توجد مؤشرات على اتجاه عدد من الشركات الحكومية للخصخصة اذ تسربت لنا بعض المعلومات ان الدولة تعرض حصصها في شركتي الهلال والصناعات الخفيفة وهذه الخطوة ستشكل بداية التغيير وانسحاب الدولة من الشركات الصناعية وعرضها للخصخصة حتى تصل الى نسبة ١٠٠٪ ونحن كمستثمرين نتطلع لذلك.

فيما قال المستثمر احمد حسين: لقد غامرت بأموالي حين اشتريت اسهماً عقارية لان القطاع العقاري لازال يحبو ولدينا فقط شركتا معمورة والنخبة.

واضاف حسين اتمنى على الدولة ان تتجه في وقت قريب لتنمية قطاع العقارات الذي يفترض ان يكون الاقطاع الاول في تداولات الاسهم داخل البورصة في ظل مرحلة الاعمار ناهيك عن ازمة السكن.

ويقول المستثمرعلاء محمود: التراجع العام في القطاع المصرفي لم يكن بسبب تقدم القطاعات الاخرى ولكن كان بسبب قرار البنك المركزي هناك نحو عشرين شركة في قطاع المصارف تمتلك ٥٠ ملياراً فما فوق لها ميزة في التداول بسب حجم رؤوس الاموال الكبير وحجم الشركات الكبير، لكن في الاربعة اشهر الماضية لم تكن في التداول سوى تسع الى عشر شركات مصرفية رفع رؤوس اموال المصارف التي تمتلك ميزة التداول.

محمد اسماعيل من شركة الرافدين للوساطة في بيع وشراء الاوراق المالية قال: في جلسات التداول يؤشر ان القطاع الصناعي ٣٣٥ مليون سهم تداولي بينما قطاع المصارف ٣١٨ مليون سهم تداولي والقطاع الصناعي ٣٨٨ مليون دينار قيمة التداول فيه، فيما قطاع المصارف ٣٥٦ مليون دينار قيمة التداول مما يعني ان القطاع الصناعي جاء بالمرتبة الاولى وقطاع المصارف جاء بالمرتبة الثانية.

واضاف اسماعيل: الشهر الحالي شهد مرات عدة تقدم قطاعات اخرى على قطاع المصارف والسبب يعود لكون القطاع المصرفي فقد الميزة الكبيرة التي كان عليها قبل صدور قرار البنك المركزي في الشهر الثالث برفع قيم رؤوس الاموال من الموجود حالياً لغاية نهاية السقف الزمني مما ادى لتردد الكثير من المستثمرين في البيع والشراء.

والان تشكلت اسعارالاسهم بما تختلف عن الاسعار التي كانت موجودة في الشهر الثالث من هذا العام بالرغم من وجود نزول عام لتداول الاسهم داخل البورصة لكن قطاع المصارف كان به النزول اكثر من غيره.

وتابع اسماعيل:على سبيل المثال مصرف بابل كان تداول السهم فيه بحدود دينار ومئة فلس الان هو بـ ٩٢٠ فلس اما مصرف بغداد الذي كان سعر سهمه بحدود الدينار وثمانمئة الان هو بـ دينار وثلاثمئة، فيما كان مصرف الشرق الاوسط الذي يحتل اهمية كبيرة خرج بتداول دينار ومئة فلس بعد ما كان يتداول بـ دينار و٩٠٠ فلس والسبب هو قرار الهيئة العامة في المصرف بزيادة رأس المال من ٦٠ مليار الى مئة مليار اي يحتاج الى ٥٠٪ دفع اموال مما اثقل كاهل المستثمرين بصورة عامة.

واردف اسماعيل:في السابق كان القطاع المصرفي يحتل الاولوية ويصل بالتداول الى ٩٣٪ من التداول العام اما الان فبدأ يفقد هذه القيمة إذ أن نسبته الان تقل عن ٥٠٪ من قيمة التداول العامة.

البورصات العالمية

المستثمر في البورصة د.علي هادي تحدث قائلاً:من الناحية العملية سوقنا غير مرتبط بشكل مباشر مع الاسواق العالمية لكن يوجد ربط اخر غير مرئي من خلال المستثمر الذي عندما يجد نفسه خاسراً وان اسعار الاسهم متراجعة بشكل عال في البورصات المجاورة وهو يمتلك استثماراً في سوق العراق فيبيع في المرتفع ويذهب ليستثمر في المتراجع فيجد تأثيراً ولكن بشكل غير مباشر ليس نتيجة لربط البورصات لكن من خلال المستثمر نفسه الذي يرتبط عمله بأكثر من بورصة والحالة بالعكس عندما ترتفع الاسواق في الخارج والاسوق في الداخل منخفضة فأنه سيبيع في الخارج ويأتي ليستثمر في الداخل وهذا النوع من الترابط هو الموجود.

واضاف هادي: اما البورصات العالمية فيكون الترابط من خلال كون الشركة الواحدة مسجلة في اكثر من سوق كشركة معينة تجدها مدرجة في بورصة دبي ومدرجة ايضاً في البورصة السعودية والمستثمرين ايضا لكن نحن في العراق ليس لدينا اي شيء من هذا ولازلنا نعمل على نطاق محلي فالبوصة العراقية ليست مرتبطة بالاسواق العالمية.

وتابع هادي: يوجد تعاون للبورصة العراقية مع اسواق البورصات الاخرى من خلال سوق العراق للاوراق المالية ومن خلال اتحاد البورصات العربية واتحاد البورصات الاوروبية لكن ربطاً مباشراً لا يوجد.

المحلل الاقتصادي عباس الياسري قال: ان الذي يعيق تطور البورصة العراقية هوتخلف القوانين ونحن لدينا جملة من القوانين في العراق تتيح للمستثمر الاجنبي ان يستثمر لكن آلية الاستثمار وتحويل الاموال من الخارج الى الداخل وبالعكس لاتزال تواجه صعوبات والبنوك الموجودة غير عالمية بل هي بنوك محلية.

واضاف الياسري: البنك المركزي يراقب المستثمرين ويريد ان يستثمر البنك المركزي يريد ان يتأكد اين ستذهب هذه الاموال ومن اين جاءت ولدينا قوانين تحدد مبالغ معينة لا يجوز اخراجها.

وتابع الياسري: علينا ان نستفيد من تجارب من سبقنا وما سلكوه من طرق في عملية التحول التي ينبغي ان تكون سريعة والا ليس بالضرورة اذا هم قضوا عشرين سنة حتى وصلوا لما وصلوا عليه ان ننتظر نحن ايضاً عشرين سنة فيجب ان نبدأ من حيث انتهى العالم لكي نتمكن من مواكبة التقدم الاقتصادي.

حديث الخبراء

الخبير الاقتصادي غازي الكناني قال: ان القطاع المصرفي هو قطاع ريادي داخل البورصة منذ تأسيس سوق العراق للاوراق المالية في حزيران عام ٢٠٠٤ اذ كان يمثل ٩٠٪ من تداولات البرورصة لكنه بعد ٢٠١٠/٢/١٨.

واضاف الكناني: هذا العام صدر قرار من البنك المركزي بزيادة رؤوس اموال المصارف الى ٢٥٠ مليار وهذا مبلغ كبير جداً خلال ثلاث سنوات وفي توقيت غير مناسب اذ كان ينبغي ان تكون لمدة خمس سنوات على الاقل ابتداءً من سنة ٢٠١٢ لكي تستطيع المصارف ان تهيئ نفسها في ظل الظروف السياسية والامنية فالتوقيت كان غير مناسب سيما وان السنة المالية ٢٠١٠ ستنتهي ولم تشكل حكومة حتى الان مما يؤثر على الوضع الاقتصادي العراقي بشكل كبير جداً وينعكس على القطاع المصرفي الذي يرتبط بكل القطاعات.

رئيس اتحاد المصارف العراقية فؤاد الحسني قال: نحن مع قرار البنك المركزي لان رفع رأس المال قوة للمصارف وللعمليات المصرفية.

واضاف الحسني: كما ان الهدف من زيادة رأس المال هو حث المصارف على الاندماج لكي تتكون كيانات مصرفية اكثر قوة ورصانة.

المستشار في مصرف الشرق الاوسط فاروق صالح الرمضاني قال: ان تراجع قطاع المصارف في سوق العراق للاوراق المالية يرجع لثلاثة اسباب، السبب الاول قرار البنك المركزي لرفع رؤوس الاموال في المصارف الخاصة على ثلاث مراحل ٢٥٠ مليار مما ادى الى سحب السيولة النقدية لان كبار المستثمرين سحبوا اموالهم.

واضاف الرمضاني: ان السبب الثاني كان قرار وزارة المالية بسحب ودائع القطاع الحكومي من المصارف الخاصة، اما السبب الثالث فهو عدم فتح الاعتمادات المستندية في المصارف الخاصة والاعتماد على المصرف العراقي.

واشار الرمضاني الى ان الحل الصحيح هو من خلال قيام البنك المركزي بأجراءات شديدة لدمج المصارف المتعثرة.

وبخصوص مدى قدرة المصرف على بلوغ رأس المال المحدد من قبل البنك المركزي اكد الرمضاني: ان مصرف الشرق الاوسط سيكون قادراً على تأمين المبلغ لكونه مصرفاً معروفاً ومفضلاً لدى عملائه.

صاحب القرار

مستشار البنك المركزي العراقي د. مظهر محمد صالح قال: ان قرار البنك المركزي لم يرض اصحاب القطاع المصرفي بحكم الظروف الاقتصادية.

واضاف صالح العضو في اللجنة المالية: كانت الغاية من قرار رفع رؤوس الاموال ان تكون المصارف اكثر قوة.

وتابع صالح: البنك المركزي يجب ان يكون اكثر مرونة في الموضوع والبنك المركزي جهة مستقلة وليس لاي جهة ان تؤثر عليه إلا في إطار هيئة البنك.

وذكر صالح ان بأمكان المصارف ان تندمج لتحقيق رؤوس الاموال المحددة من قبل البنك المركزي لكي تقل المصارف وتصبح اكثر قوة.

العراق يتطلع لبناء مصافي نفطية جديدة

ترجمة/ سيف فاضل

في غضون الخمسة أعوام القادمة سيتحول العراق من بلد مستورد للمنتجات النفطية إلى اكبر دولة مصدرة في العالم يأتي ذلك طبقا إلى الخريطة الجديدة للاستثمارات التي وضعت من قبل وزارة النفط حيث تم كشف النقاب عنها في الناصرية هذا الأسبوع.

ومن اجل تحقيق ذلك، فقد فتح العراق الباب على مصراعيه أمام الشركات العالمية لبناء أربعة مصافي جديدة فضلا عن تجديد المصافي الموجودة أصلا وذلك من اجل زيادة الإنتاج من المنتجات النفطية لتصل إلى ١،٥ مليون برميل يوميا، وتهدف الخطة ليس فقط على تحويل العراق إلى دولة مصدرة للمنتجات النفطية وإنما لبناء قدرة البلاد على جذب المهنيين من ذوي الخبرات والمهارات العلمية.

وأدلى حسين الشهرستاني وزير النفط في حديث له: أن العراق يعاني من غياب الكوادر المتخصصة في مجال صناعة البتروكيماويات بالإضافة إلى ذلك فقد حث وزير النفط الشباب العراقي للانضمام إلى الجامعات والكليات المتخصصة في الدراسات المتعلقة بصناعة البتروكيماويات لان صناعة النفط سوف تؤمن وظائف جيدة لهم.

وأضاف الشهرستاني قائلا: أن العراق ينتج حاليا ٥٥٠،٠٠٠ برميل يوميا من المنتجات النفطية، بما فيه ١٢ مليون لتر من البنزين و ١٥ مليون لتر من الكيروسين وزهاء ٩ ملايين لتر من النفط الأبيض.

ووفقا إلى وكيل وزارة النفط لمصافي النفط والصناعات احمد الشماع فأن الجزء الأكبر من المشاريع الجديدة ستكون في محافظة الناصرية، وسيحمل المصفاة الجديد اسم المحافظة وتبلغ طاقتها الإنتاجية ٣٠٠،٠٠٠ برميل يوميا وإنتاج ٦٠٠ ميكا/ واط من الكهرباء ومن المتوقع أن تبلغ تكلفة هذه المصفاة ما يقارب ٨ مليارات دولار أمريكي.

مصفاة كربلاء هي هدف رئيسي آخر من ضمن الخريطة الجديدة على الرغم من أنها سوف تبنى بشكل اصغر إلا أنها ستكون أكثر حيوية وستكون سعتها الإنتاجية ١٤٠،٠٠٠ ألف برميل يوميا وإنتاج ٤٠٠ ميكا/ واط من الكهرباء وتكمن أهميتها في موقعها المركزي، مركزا للاستهلاك وأيضا سيتم تخزين الإنتاج فيها.

مصفاتان أخريان في كل من ميسان وكركوك وبتكلفة مقدارها ٥٠٠،٠٠٠ ألف دولار وإنتاجهما من الكهرباء سيكون على التوالي ٥٠٠ ميكا/ واط و ٤٠٠ ميكا/ واط لتغذيا مناطق العراق الشمالية والجنوبية.

مع أن العراق بحاجة لتشجيع المستثمرين بالقدوم إلى البلاد فقد قرر كل من مجلس الوزراء ووزارة النفط تزويد الشركات الأجنبية بالحوافز يأتي ذلك وفقا لقول ثامر الغبان رئيس لجنة المستشارين.

وتشمل هذه الحوافز خصم ٥ ٪ في المئة على الأسعار العالمية للنفط الخام بينما يكون الخصم في دول الخليج هو ١ ٪ بالمئة.

وسيتم السماح لشركات الاستثمار بتملك المشاريع أو بصفة الشراكة مع الشركات المحلية ويتوقع أن تكون عقود الإيجار على الأراضي التي تكون فيها مشاريعهم تمتد من ٤٠ إلى ٥٠ عاما قابلة للتجديد.

وأضاف الغبان في حديثه: هنالك العديد من البلدان الآسيوية وخصوصا كوريا الجنوبية والصين حيث أعربوا عن رغباتهم في المصافي العراقية لأنهم بحاجة إلى الطاقة كونهم يستوردون النفط الخام ويريدون تحسين قدرات التكرير الخاصة بهم وبالتالي ستكون هنالك منفعة متبادلة للعراقيين والمستثمرين في الوقت ذاته، وحوافز الاستثمار سوف تأتي أيضا من قبل الهيئة الوطنية للاستثمار.

وقال رئيس الهيئة سامي الاعرجي: الهيئة الوطنية للاستثمار ستكون مسؤولة عن إصدار التراخيص لشركات الاستثمار وفقا للقانون وأضاف بان حجم الاستثمار في المصافي ستصل إلى نحو ٢٥ مليار دولار أمريكي. من جهة أخرى فقد قال سامي الاعرجي أيضا: أن الهيئة ستضمن حرية تحرك رؤوس الأموال داخل وخارج البلاد بالإضافة إلى الإعفاءات الضريبية وجعل التسجيل بشكل أسهل وقد تم تبسيط الإجراءات وفقا لنظام الباب الواحد، مضيفا انه تم الاعتماد هذا الإجراء بسبب العديد من الشكاوى الواردة من المستثمرين بشأن الإجراءات المعقدة.

وقال الشهرستاني: أن المصافي هي بالفعل في مرحلة التصميم ومن المتوقع أن تكون المقترحات الاستثمارية بحلول نهاية العام عندما يكتمل تصميم مصفاة كهرباء مضيفا ان الشركات العالمية سوف تكون قادرة على معرفة نوعية البناء الذي نريده وكمية المنتجات النفطية التي نريد ان تنتج والوقت اللازم لإكمال هذا العمل.

يشار إلى أن الشركات الأمريكية ستقوم بتصميم مصافي كل من الناصرية و ميسان بالإضافة إلى مصفاة كركوك بالمقابل ستكون شركة ايطالية هي المسؤولة عن تصميم مصفاة كربلاء، أما بالنسبة للشعب العراقي فأن هذه المصافي ستوفر فرص العمل وتخفض من أسعار النفط فضلا عن توفير الوقود للمولدات الكهربائية الرئيسة والقوة الكهربائية للمساعدة في حل أزمة الطاقة المزمنة في العراق.

وقال الخبير الاقتصادي قاسم جابر: إن العراق بحاجة إلى ميزانية قادرة على تحسين البنية التحتية التي هي ضعيفة جدا في هذا البلد ويجب زيادة الاستثمارات والتي تقع على مسؤولية وزارة النفط لأنها توفر ٨٥ إلى ٩٠ ٪ في المئة من الناتج الإجمالي المحلي للعراق وهنالك قطاعات أخرى مازالت نشطة وأنها في حاجة إلى النفط لغرض بدء العمل فيها وأوضح جابر بأن هذه التطورات لن تحدث بين عشية وضحاها وتنفيذها سوف يستغرق فترة قد تصل إلى خمس سنوات قادمة.

عن/ موقع دينار تراید

الصين تتجه إلى إبطاء النمو والتركيز على إعادة التوازن في خطتها الخمسية

ترجمة/ فريد سلمان

(الصين ينبغي أن تحقق"انفراجاً كبيراً"لإعادة الهيكلة والتوازن إلى اقتصادها، ووضع الرسم التخطيطي الواضح للسنوات الخمس المقبلة من أجل تنمية البلاد)، هذا ما أعلنه الحزب الشيوعي الصيني يوم الاثنين ٢٠١٠/١٠/١٨ في وثيقة غير ملزمة تهدف إلى توفير مخطط لأهداف الحزب الشيوعي الاجتماعية والاقتصادية، وصدرت الوثيقة عبر بيان عقب اجتماع مهم عقده ٢٠٢ من كبار القادة الصينيين في بكين ناقش خطة خمسية لوضع بلدهم في خارطة طريق تنطلق عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٥، واتفق المجتمعون على حاجة ثاني اكبر الاقتصاديات في العالم لزيادة الأجور وتحسين الاستهلاك المحلي.

ولم يتم تحديد هدف واضح للنمو الاقتصادي خلال الاجتماع، غير ان البيان الذي صدر بعد الاجتماع قال أن الصين ستسعى للحفاظ على"الاستقرار والنمو الاقتصادي السريع نسبياً"خلال تلك الفترة، ضمن خطة خمسية لن يتم الكشف عنها حتى آذار المقبل.

في الخطة الخمسية الماضية، كانت الصين قد وضعت هدفاً لنمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل وصل إلى ما نسبتهُ ٧،٥٪ سنوياً، ولكن على نحو درامي تجاوزت النسبة السقف المقرر ووصلت إلى معدل اعلى ناهز الـ ١٠ بالمئة هذا العام.

وقال الخبير الاقتصادي في بنك (نانتشونغ) التجاري تشين زيومن معلقاً على الإعلان:"الصين لديها عدد كبير من السكان والمهمة الرئيسة هي الحفاظ على العمالة، أما الاقتصاد فلابد أن ينمو بمعدلات معينة ومحددة لتحقيق ذلك الهدف". وأشار إلى ان الحكومة أكدت خلال السنوات القليلة الماضية على هذه الأهداف، معتبراً ان"هذا لا يمكن تحمله"، واضاف:"الحكومة تريد نمواً سريعاً نسبياً لأنها قد تعني أن الناتج المحلي الإجمالي سوف يتوسع بسرعة كبيرة وكافية لضمان فرص العمل، ولكن بمعدل أبطأ مما كانت عليه في الماضي، ولا أستطيع تخمين الرقم الدقيق، ولكن من المحتمل أن تواجه الصين ظروفاً قد تؤدي إلى تباطؤ النمو في السنوات الخمس المقبلة".

ومن جهته توقع اليستير ثورنتون، الخبير الاقتصادي في مؤسسة المعرفة العالمية في بكين أن تخفض الحكومة نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٧،٥٪ إلى ٧٪، معللاً توقعه بالقول:"فعلياً تجاوزت الحكومة هدفاً آخر خمس سنوات من خلال بعض الضربات غير المتوقعة، وأعتقد أنها سوف تكون أكثر صرامة وأكثر إحكاماً للمضي قدماً في محاولة الحفاظ على التقرب من الهدف الرسمي"، وأضاف ثورنتون:"نحن نتبئنا أن النمو قد يزداد إلى ١٠٪ هذا العام، ويتباطأ في العام المقبل بنحو (٨ . ٩)٪".

وفي السياق ذاته كان الرئيس الصيني هو جين تاو قد شجع فكرة زيادة النمو (الشامل)، التي أكد على انها ستشهد مشاركة المزيد من الصينيين في ازدهار البلاد وستضيق أية فجوة في الثروة الوطنية مما يمنح العمال الزيادة في الأجور والحصول على فوائد أكبر.

وذكر البيان أيضاً ان الصين ستواصل تعزيز دخل المواطنين، وتعزيز البناء الاجتماعي وتعميق الإصلاح والانفتاح، من خلال رفع الأجور وتوسيع الطلب المحلى كأحد الأهداف التي تتوخى الصين تحقيقها في إطار الخطة الخمسية، كما ذكر مسؤولون إنهم يعتزمون إقامة"آلية طويلة الأجل لتوسيع الطلب على السلع الاستهلاكية، والإسراع في الاستهلاك".

ومن الجدير بالذكر ان الصين تواجه مؤخراً ضغوطاً سياسية متزايدة لكبح جماح الاستثمار في اقتصادها وخفض تعزيزات الطلب المحلي من أجل إعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي والحد من الفائض التجاري الهائل للبلدان الأخرى.

عن تيليغراف اللندنية

الاقتصادي | العدد (1945) السنة الثامنة - الثلاثاء (26) تشرين الاول 2010

المرصد الاقتصادي

محال الصيرفة .. ازدهار ونشاط اقتصادي واسع يواجه عمليات السطو والسرقة

بغداد/ علي الكاتب

التطورات الاخيرة التي شهدتها البلاد مؤخرا في السنوات المنصرمة والانفتاح على الدول المجاورة وجميع دول العالم ونشوء علاقات تجارية ومالية واقتصادية متعددة بين العراق وبقية دول العالم وارتباط المصالح المالية للكثيرين اظهر الحاجة الملحة لمحال الصيرفة والشركات الخاصة بالتداول المالي وازدهار نشاطاتها واعمالها بعد ان كانت محدودة بعض الشيء خلال السنوات الماضية.

وقال علي الوكيل صاحب محل صيرفة الاريج في الحارثية: ان الحاجة الى وسيلة آمنة يتم من خلالها تدول الاموال ونقلها من مكان لآخر ومن محافظة الى أخرى ومن بلد الى آخر انعش كثيرا محال وشركات الصيرفة والتداول المالي التي كانت محدودة قبل سنة ٢٠٠٣ المقتصر على بعض المكاتب التي كان معظمها يعود الى شركتي النبال والخليج وغيرهما، والتي كانت تعمل بانتظام بتعليمات يصدرها البنك المركزي العراقي، اذ لم تكن هناك تحويلات نقدية بمقدار ماتراه الان والتي لاتتعدى اجراءات لتحويل العملة من العملة المحلية الى الدولار الاميركي فقط وبشكل محدود.

واضاف: ان الكم الهائل من التعاملات النقدية والمالية وورود كم كبير من الحوالات المالية التي تختص بكونها شخصية اكثر مما هي عامة او حكومية ابرز الحاجة الى محال للصيرفة ومكاتب التحويل الخارجي في عدد كبير من المناطق، لتصبح مهنة رائجة هذه الايام تستقطب الكثير من الايدي العاملة المتخصصة بهذا العمل، وقد اسهمت عوامل اخرى بصورة غير مباشرة كالتردي الواضح في الجانب الامني لمناطق دون غيرها وصعوبة التنقل من مكان لآخر مع حمل مبالغ مالية كبيرة قد تتعرض للسرقة او لمخاطر اخرى، الامر الذي دعا اصحاب رؤوس الاموال الى تحويل تلك المبالغ عن طريق مكاتب الصيرفة والتحويل المالي دفعا لتلك المخاطر عنهم وعن اموالهم.

فيما قال محمد صبيح احد المتعاملين ببورصة الحارثية المالية: ان عمل محال الصيرفة والتحويل المالي يعتمد في نجاحه او فشله على جملة من الامور منها عامل العلاقات العامة بين عدد من الشركات او المكاتب العاملة في هذا المجال، فضلا عن الامكانات المالية التي يتطلب وجودها لدى اصحاب تلك الشركات وان كانت متفاوتة بعض الشيء، وهو عامل شجع ضعاف النفوس على الاقدام على سرقة تلك المحال او القيام باعمال السطو المسلح بغية الحصول على اكبر قدر ممكن من الاموال، باعتباره نشاطاً اقتصادياً وماليا واسعاً يتواجد في عموم المناطق بامكان الهجوم عليه وسرقته لانعدام وجود الحماية الامنية لهذه الكميات الكبيرة من الاموال.

واضاف: ان غالبية مكاتب الصيرفة والتحويل المالي لاتعمل حاليا وفق ضوابط محددة، حيث هناك فوضى واضحة في عملها، فيما تعمل الكثير منها بعشوائية اذ بامكان اي شخص افتتاح محل للصيرفة من دون وجود ضوابط لافتتاحه وانعدام الاجراءات الرقابية من الجهات المختصة، والحلقة المفقودة هي الاجراءات الرقابية التي تنظم عمل مكاتب الصيرفة والتحويل المالي من قبل البنك المركزي العراقي، ليكون محددا لأعمال غسيل الاموال وتمويل الارهاب في العراق.

وقال حسين الشمري احد العاملين بمكاتب التحويل المالي في منطقة الكرادة: عملية التحويل دائما ماتكون غالبا عبر التحويل من والى الدول الاوروبية وامريكا ويتم التاكد من خلال الاتصال بالشخص المعني للحصول على موافقة منح المبالغ الى الشخص المطلوب الذي لايتعدى الـ(٤٠)الف دولار كحد اقصى مهما كانت الاسباب كي لا تستغل في اعمال غسيل الاموال او تمويل الاعمال الارهابية في العراق، كما ان التعامل المالي مع دول العالم ليس ذاته فالتعامل مع الدول الخليجية او الافريقية او اميركا يكون اسهل عبر المصارف او الشركات الامارتية التي تتعامل مع البنوك الامريكية وبشكل مباشر، فيما يكون التعامل مع الدول الاوروبية من خلال المكاتب والشركات الاردنية التي تتعامل مع المصارف والشركات الاوروبية.

واضاف: من المهم ان يشرف البنك المركزي على اعمال ونشاطات مكاتب وشركات التحويل المالي ومحال الصيرفة للحد من الاجراءات غير القانونية والصفقات الشخصية التي تكون في معظمها مخالفة للقانون العراقي، كما لايمتلك معظم محال الصيرفة الخبرة المطلوبة في التمييز بين عملية غسيل الاموال والتعاملات المالية والنقدية الاخرى، وكذلك الحد من عمليات الفساد المالي الذي يقوم بعض الموظفين والمسؤولين الذين يخرجون كميات كبيرة من الاموال تحت مسميات او شركات وهمية لإخراجها من العراق واعادتها الى الاسماء الحقيقية في الدول الاخرى.

الاقتصادي

التحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني: مصطفى جعفر | التنضيد الالكتروني: حيدر رعد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا - احمد عبد ربه | التصحيح اللغوي: محمد حنون

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون

اقتصاديات

تداعيات تأخر الموازنة

■ عباس الغالبي

يقيناً ان الموازنة العامة للدولة ستتأخر بسبب الوضع السياسي المرتبك وعدم انتظام عمل مجلس النواب المعطل عنوة منذ اكثر من سبعة أشهر في سابقة خطيرة قل نظيرها، حيث ستأخذ حيزاً من المناقشات التفصيلية في الحكومة المرتقبة الجديدة ومن ثم تحال الى اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب بغية تثبيت ملاحظاتها وتعديلاتها المقترحة، ومن ثم تذهب للقراءتين الاولى والثانية مروراً الى جلسة الإقرار وما قد تكتنفها من نقاشات تتجه في غالب الاحيان الى الخلافات العقيمة.

أردت من تلك المقدمة ان أذكر بأن مراحل اقرار الموازنة العامة بحكم التجربة البرلمانية للاعوام الاربعة السابقة هي ليست يسيرة، بل ان البعد السياسي غالباً مايلقي بظلاله على هذه المراحل والخطوات التي تصبح صعبة وتحتاج الى تفاهمات سياسية أكثر مما تكون فنية مهنية.

> أن الشلل الذي قد يصيب الجهات التنفيذية لمفردات الموازنة الاستثمارية يرافقه ضعف لافت للنظر في أداء القطاع الخاص المحلي الذي يعاني من مشاكل واختلالات كبيرة، وان هجرة رؤوس الاموال وغياب البيئة التشريعية المنظمة لعمل هذا القطاع تكاد تكون الملامح الابرز لمشكلات القطاع الخاص، وهذا ما يجعل الضرورة ملحة للاسراع باقرار الموازنة العامة للدولة في أولى جلسات مجلس النواب الجديد، حيث ان الاولوية تتجه الى اقرار الموازنة بعد ان تستكمل الموازنة المقترحة نقاشاتها في مجلس الوزراء.

ولان الموازنة العامة وخاصة الشق الاستثماري منها هي غاية في الضرورة لتنفيذ المشاريع التي تدخل في تماس مباشر مع الجوانب الخدمية، فأن التأخير سيبجعل المشاريع المخطط لها من قبل الجهات التنفيذية تدخل في حرج السقف الزمني للانجاز، وبالنتيجة يذهب التخطيط وموديا التنفيذ أدراج الرياح في مشهد فوضوي متلكئ غير ذي جدوى.

ولم ينحصر الامر بالتأخير الذي يصيب المشاريع بقدر مايكون التخطيط المتوسط والبعيد المدى هو الآخر يصاب بالشلل والتأخير مايجعل الخطط التنموية تسير سير السلحفاة، فضلاً عن تفاقم الازمات المرافقة للمشهد الاقتصادي من بطالة وتضخم وسكن مستويات فقر كبيرة، حيث ان التعطيل الذي يصيب مسيرة الإعمار والتنمية والاستثمار سيجعل من هذه الظواهر حاضرة، لان العلاجات التي توفرها حركة الاستثمار والاعمار ستغيب بسبب هذا التأخير الاجباري الذي لايستند الى ابعاد فنية بقدر ماهي سياسية سببها الطبقة السياسية التي تجعل من المشهد الاقتصادي يعاني من سبات وكساد كبيرين.

وأيضاً فأن الشلل الذي قد يصيب الجهات التنفيذية لمفردات الموازنة الاستثمارية يرافقه ضعف لافت للنظر في أداء القطاع الخاص المحلي الذي يعاني من مشاكل واختلالات كبيرة، وان هجرة رؤوس الاموال وغياب البيئة التشريعية المنظمة لعمل هذا القطاع تكاد تكون الملامح الابرز لمشكلات القطاع الخاص، وهذا ما يجعل الضرورة ملحة للاسراع باقرار الموازنة العامة للدولة في أولى جلسات مجلس النواب الجديد، حيث ان الاولوية تتجه الى اقرار الموازنة بعد ان تستكمل الموازنة المقترحة نقاشاتها في مجلس الوزراء.

وما يجعل الموازنة العامة التي تعتمد بنسبة اكثر من ٩٠٪ على العائدات النفطية هي انها بحاجة الى موازنة تكميلية في منتصف العام المقبل تساوقاً مع توقعات الخبراء والمراقبين بارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية، وما يمكن ان توفره من عائدات مالية تجعل الحاجة والفرصة مواتية لاعتماد موازنة تكميلية تكون جلها استثمارية، ولكن التأخير المتوقع للموازنة العامة الاصلية للعام المقبل ٢٠١١ يجعل شقيقتها التكميلية في وضع صعب التحقيق بسبب عدم اكتمال المسارات التنفيذية والانجازية للموازنة الاصلية.

abbas.abbas80@yahoo.com